



الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يدلي به الأونرابل داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس وزراء ماليزيا.

اصطحب الأونرابل داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني سرورا كبيرا أن أرحب بدولة داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بدوي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بصفتي رئيس وزراء ماليزيا وبصفتي رئيسا لحركة عدم الانحياز ورئيسا لمؤتمر القمة الإسلامي العاشر، أن أتقدم بتهانئي الصادقة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا

للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وإنني على ثقة بأنكم، بحكمتمكم وخبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية، ستوجهون مداولات الجمعية إلى اختتام ناجح. وأؤكد لكم على تعاون ماليزيا الأكمل. وأؤمن بشدة أن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ستقدم على نحو مماثل كل دعمها وتعاونها لكم.

واسمحوا لي أن أحيي سلفكم المتميز، الأونرابل جوليان روبرت هنت، ممثل سانت لوسيا. فقد اضطلع بمسؤوليته بتفان والتزام تام، وبطريقة كفؤة وفعالة. وأشيد خاصة بقيادته في المضي قدما بتنشيط الجمعية العامة.

وأود أن أشيد أيضا بالأمين العام وبالأمانة العامة على مثابرتهما وجهودهما الدؤوبة، سعيا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. وبشكل خاص، أهنيئ الأمين العام على مبادراته بالمطالبة بأن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري أكبر في إدارة الشؤون العالمية. كما أحيي موظفي الأمم المتحدة المتفانين من الرجال والنساء الذين جادوا بأرواحهم في خدمة البشرية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

البلدان النامية. يجب على الأمم المتحدة أن تبذل مزيدا من الجهود لتحقيق جميع الأهداف المتفق عليها دوليا، ولا سيما الغايات الإنمائية للألفية. ونظرا إلى أن القضاء على الفقر والجوع أساسى لتحقيق هذه الأهداف، تقدّر ماليزيا تماما المبادرة البرازيلية لإنشاء أشكال جديدة ومبتكرة للتمويل لمواجهة هذه التحديات.

وتتطلع إلى تلقي التقرير الخاص بالفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عيّنه الأمين العام في العام الماضي. ونعتقد أن الأمين العام سيتقدم بتوصياته على أساس ذلك التقرير. وينبغي أن توفر هذه التوصيات أساسا مناسباً لإجراء مناقشات متعمقة فيما بين الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة التي تسبق الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة.

من الضروري أن تتغير هذه الهيئة العالمية وأن تتغير العمليات المتعددة الأطراف، بل النظام الدولي بأكمله. ومع ذلك يجب أن يتحقق هذا التغيير دون التضحية بالمبادئ الأساسية الثابتة، من قبيل المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للنزاعات واحترام القانون الدولي. ولذلك فإن ما نفعله، في هذا الصدد، خلال هذه الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، سيكون حاسماً.

إصلاح الأمم المتحدة قضية عزيزة، بشكل خاص، على حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويتطلع أعضاء المنظمين إلى العمل معكم عن كثب، سيدي الرئيس، ومع باقي أعضاء الأمم المتحدة والأمين العام في هذا الخصوص.

يجب علينا أن نتوصل، بأسرع ما يمكن، إلى الطرق والوسائل التي تسمح للأمم المتحدة بتولي دورها المناسب في مكافحة الإرهاب الدولي. وماليزيا مقتنعة بأن الحرب ضد

وعندما التقينا العام الماضي في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية، شعرنا بقلق شديد لأنه كان هناك الكثير من الكآبة في الحالة الدولية من جراء انهيار في عمليات التفاوض المتعددة الأطراف. وكنا منقسمين بشكل مرير إزاء غزو العراق؛ وكانت هناك خيبة أمل كبيرة حيال حالة الجمود التي حدثت في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانكون، وكان علينا أن نخزن لموت موظفي الخدمة المدنية الدولية الذين قتلوا خلال عمل للإرهاب ارتكب ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد.

وبالتالي، فإنني أعتبر أن التزامنا الرسمي في هذه الدورة التاسعة والخمسين هو أن نؤكد من جديد على الدور الصائب الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إدارة المسائل الحرجة التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين، وأن نلزم أنفسنا بالتمسك بتعددية الأطراف في السعي من أجل إنشاء نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا. ويجب علينا أيضا أن نتخذ الخطوات اللازمة لضمان ألا تهمش الأمم المتحدة أبدا مرة أخرى.

ونظرا لأن الجمعية العامة أشد أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا، يجب أن نكرس أنفسنا للتوصل إلى توافق في الآراء على التدابير الرامية إلى تنشيط الجمعية بغية الاضطلاع بولايتها وفقا للميثاق. ويجب أن نبني على العمل الذي أنجز في الدورة الثامنة والخمسين. ومرة أخرى، نتطلع إلى قيادة رئيس الجمعية في ذلك الصدد.

ومن ذلك المنطلق، فإن وفد ماليزيا يود أن يدعو إلى أن تمنح الدورة التاسعة والخمسون للجمعية أولوية عليا لضمان أن تستعيد الأمم المتحدة دورها المحوري في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. وينبغي للأمم المتحدة - من خلال مجلس اقتصادي واجتماعي معزز - أن توفر الزخم لإنشاء نظام اقتصادي دولي يعزز على نحو أفضل مصالح

والمواد اللازمة لتنميتها الاقتصادية. إن ماليزيا ملتزمة التزاما كاملا وراسخا بقضية عدم الانتشار، ولكن ينبغي أن تكون هناك مفاوضات متعددة الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاقات وترتيبات عالمية وشاملة وغير تمييزية. وقبل كل شيء يجب ألا تتخذ أية خطوة على حساب الموارد التي نحتاجها لجدول الأعمال الإنمائي الدولي.

ومن أشد الأمور ضررا الميل المتزايد إلى الربط بين الإرهاب الدولي والإسلام. لقد حان الوقت لأن نكشف بالفعل، مرة واحدة وإلى الأبد، زيف النظرية التي تقول إن هناك صداما بين الحضارات. وأنا أتكلم من منطلق تجربة بلادي، ماليزيا، حيث أظهرنا أن الإسلام لا يشكل عقبة أمام الحداثة والديمقراطية. ليس الإسلام عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي السريع واحترام الذات والثقة والتسامح والاحترام المتبادل بين الأديان والثقافات والجماعات العرقية. نحتفل في ماليزيا بتعدد أعراق شعبنا الماليزي. وبالنسبة إلينا فإن التعدد العرقي والتنوع الثقافي من القيم الوطنية التي نعتز بها. لقد علمنا ذلك أن نكون متسامحين وأن نقيم الاحترام المتبادل وأن نتعاون من أجل الخير العام. ونؤمن بإخلاص أن هذه الرسالة يجب أن يستمع إليها عدد أكبر من الناس.

وأنا على يقين أن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد إقامة حوار يهدف إلى إيجاد مزيد من التفاهم بين الشعوب والحضارات ويؤدي إلى عمل حقيقي وبحقق التغيير على المستوى المجتمعي. إن حركة عدم الانحياز متحمسة بدورها لدعم المبادرات التي تؤدي إلى تحقيق الانسجام واستعادة الاستقرار في العالم.

ونظرا لأن استقرار العديد من الدول - الأمم ما زال يتعرض للتهديد، خصوصا تهديد نشوب صراعات مسلحة، فإن هناك حاجة ملحة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى

الإرهاب لا يمكن أن تنجح بقوة السلاح وحدها. ولكي نكسب هذه الحرب، من الضروري أن نبذل جهودا مخصصة وأن نثبت حسن النية في التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب، وأكثر هذه الأهداف وضوحا الحلم الذي لم يتحقق للشعوب التي تناضل من أجل الاستقلال وتتطلع إلى إنشاء دول ذات سيادة خاصة بها. ومن أجل التوصل إلى الحلول المناسبة، ينبغي أن نعزز الحوار الحقيقي وأن نتخلص من التعصب والكرهية اللذين تسببت فيهما أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وزاد من تفاقمهما ما أعقب ذلك من أحداث. من الواضح أن الأمم المتحدة أفضل محفل يمكن أن يجري فيه مثل هذا الحوار دون أحقاد، في بيئة مشتركة تُكرس لتحقيق السلام فيما بين الأمم وبناء الصداقات بين الشعوب. ويمكن للأمم المتحدة أن تُيسر عقد مؤتمر دولي خاص للنظر في هذه المسألة من جميع جوانبها، بما في ذلك الأسباب الجذرية للإرهاب وقضية الإرهاب الذي ترعاه الدولة.

ومن بين أهم الجوانب التي ينبغي أن يتناولها هذا الحوار ضرورة أن نغرس في الأذهان مفاهيم التقدير والتفاهم والقبول، التي تتسم بالصراحة، لمختلف الحضارات والثقافات، بما في ذلك الأديان. وهناك ضرورة ملحة لوقف عملية تشويه سمعة العالم الإسلامي من خلال صور نمطية مجحفة. يجب علينا أن نتوقف عن قرن الإسلام بالعنف والفقر والإهانة. وفي الواقع فإن هذه المشاكل لا صلة لها البتة بالإسلام؛ ولا تخص المسلمين وحدهم. من الضروري أن نزيل الالتباس الذي يربط بين المشاكل التي تواجهها بعض البلدان الإسلامية والديانة الإسلامية.

كما نلاحظ بقلق بالغ الاتجاه المتزايد نحو الربط بين مكافحة الإرهاب والحملة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعاني البلدان النامية من القيود المفروضة على فرص وصولها إلى الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا والمعدات

كما يتعين علينا أن نعيد بنشاط إحياء خارطة الطريق من أجل السلام في الشرق الأوسط، التي لم تنفذ حتى الآن. ومن الضروري أن تضطلع المجموعة الرباعية بدور أكثر نشاطا في هذا الصدد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بكل ثقله وراء الدفع بعملية إيجاد دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين، عاصمتها القدس الشرقية، مع قيام إسرائيل وفلسطين بالعيش في سلام جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ولتهيئة بيئة من الثقة بغية الإسراع بإعادة إحياء خارطة الطريق، ينبغي أن ننظر بجدية في الموافقة على وزع قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أو وزع آلية دولية للمراقبة تشرف على تنفيذ خارطة الطريق من أجل السلام في الشرق الأوسط.

كما يتعين علينا أن نتوصل إلى الطرق اللازمة لتنفيذ الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة بالأغلبية الساحقة قراراً يطالب بأن توقف إسرائيل عملية بناء حائط في الضفة الغربية وتهدم ما بني منه. وإنه من غير المقبول ألا يتم التنفيذ الفعال لقرار متعدد الأطراف يفعل فتوى محكمة العدل الدولية. من الجلي أن توخي السلام والأمن رهين كذلك بإرادتنا وعزمنا على تأمين تطبيقه.

إنني مقتنع تمام الاقتناع بأن تعدد الأطراف هو النهج الوحيد لتنفيذ القرارات والمقررات المتعلقة بالسلم والأمن العالميين. ويجب أن يكون التقيد بميثاق الأمم المتحدة التزاماً لا رجعة فيه وليس مسألة اختيارية. بالنسبة للمليزيا، الأمم المتحدة أساسية بوصفها ضامنة لقدسيتها وجودنا بوصفنا ذات سيادة وبوصفها المؤسسة التي تتم فيها حماية وصيانة مبادئ

أن يوحد أعضاء الأمم المتحدة صفوفهم لوضع حد لهذه الصراعات، سواء كانت فيما بين الدول أو داخلها.

ما زالت حالة شديدة من الاضطراب تسود العراق. وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قد مكّن من عودة السيادة إلى الشعب العراقي، فإن الصراعات ما زالت مستمرة دون هوادة في ذلك البلد. كما جدد هذا القرار أيضاً ولاية القوة المتعددة الجنسيات، ولكن الحقيقة على أرض الواقع تبين أنه لا يمكن للترتيبات القائمة أن تضيي الاستقرار على الأوضاع هناك.

لقد بات من الواضح أن الوضع في العراق يقتضي إعطاء الأمم المتحدة دوراً قيادياً هناك، ولا سيما لتحقيق الاستقرار استعداداً للانتخابات المزمع عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. إن إجراء الانتخابات المنظمة أمر حاسم من أجل عملية إعادة إنشاء حكومة مستقلة ذات سيادة بصدق في العراق.

إن الأمم المتحدة أكثر مصداقية في تمكين الدول الأعضاء من المشاركة في جهود بناء السلام والتعمير في العراق. والمجتمع الدولي مدين لشعب العراق باستنفاد كل عزم جماعي وإرادة سياسية لديه تسمح بتحقيق كل ذلك. وإذا نجحنا جماعياً في مساعدة العراق على استغلال هذه الفرصة، فإننا نكون قد نجحنا أيضاً، وفي الوقت ذاته، في إسدال الستار على الانقسام المرير في الصفوف الذي تسببت فيه، في البداية، الطريقة أحادية الطرف التي اتبعت بشأن نفس القضية.

بينما يصرخ الوضع الخطير في العراق مطالباً بتحريك الأمم المتحدة، ما زالت محنة ومعاناة شعب فلسطين تشكلان تجسيدا مأساوياً للآثار المترتبة على عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وعدم إنفاذ المقررات التي تتخذها الأمم المتحدة.

هذه القوة حسب ما يرتقيها من توجد بيده. إنه من غير العدل أن يسمح لدولة من الدول أن تهيمن على إرادة ورغبة الأغلبية. يمكن تصحيح هذا الحيف بتمكين أنواع معينة من قرارات الجمعية العامة، مثلا، من نقض النقض في مجلس الأمن.

علينا أن نجد حلا شاملا وعادلا لمشكلة فلسطين. علينا أن نمكن الأمم المتحدة من أن تضطلع بدور الريادة في تحقيق استقرار الوضع في العراق. علينا أن نتصدى بشكل جدي وبإصرار لآفة الإرهاب الدولي والقضاء على الفقر في العالم وانتشار الجرائم عبر الوطنية وتدمير البيئة وانتشار وباء الإيدز، بالإضافة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبشرية جمعاء. كما يجب أن يصحح النظام الاقتصادي العالمي، خصوصا في إطار التمويل الدولي، أكثر إنصافا وعدلا. الطريق أمامنا وأفضل آملنا يكمنان في الالتزام العالمي بتعددية الأطراف.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به توا.

أصطحب الأونرابل داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لمعالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

**السيد الشرع** (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أهنتكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين، وإني لعلى ثقة بأن حكمتكم المستمدة من مواقف بلدكم الصديق، غايون، ستسهم بصورة بناءة في تشجيع الحوار بين الدول والشعوب، وفي تفعيل دور الأمم المتحدة وصيانة ميثاقها،

القانون الدولي. إن الأمم الصغيرة مثل ماليزيا لا تمتلك الوسائل العسكرية وما إليها لحماية نفسها من غزو واحتلال الدول الكبرى. إلا أنه يتعين ألا تتعرض أية أمة ذات سيادة لخطر الإجراء العسكري من طرف دولة أخرى. يجب ألا يتم القيام بأي تدخل عسكري دولي إلا إذا كان ذلك متفقا مع ميثاق الأمم المتحدة. ولو ساد قانون الغاب، فإن الأصغر والأضعف سيهلكان يقينا.

وفي هذا الصدد، يجب ألا ننسى أنه حين يكون من المطلوب الدفاع عن دولة الأمة الواحدة، يكون الأمر متعلقا في الواقع برفاهة شعب الدولة. يتعين على العالم أن يعي ذلك ويمنح الاعتراف اللازم لأصوات ومساهمات المجتمع المدني العالمي في الأمور التي تهم السلام والأمن الدوليين.

بغية تعزيز السلام والأمن الحقيقيين، يتطلع العالم طبعاً إلى قيادة الدول الكبرى. غير أن الالتزام الصادق بتعددية الأطراف من لدن الدول الكبرى من شأنه أن يرسل رسالة قوية للأمم كافة، كبيرها وصغيرها، مفادها أن أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ستشكل أساس إدارة العلاقات بين الأمم. ومن شأن هذا الالتزام أن يشكل أساس شراكة دولية حقة، ليس فقط من أجل تحقيق السلام والأمن العالميين ولكن كذلك بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدولية. بطبيعة الحال، لا يمكن الإبقاء على تعددية الأطراف إلا إذا تضمنت كل الدول بوصفها دولا معنية مهمة ولم تستثن أيا منها.

ولذا، فإنه يجب اتخاذ إجراءات مستعجلة لجعل عمليات تعددية الأطراف ذات صلة وفعالة. بادئ ذي بدء، يجب جعل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبالخصوص مجلس الأمن، أكثر ديمقراطية وتمثيلا للعدد والتوزيع الجغرافي لكل أعضاء المجتمع الدولي. يجب تنظيم ممارسة حق النقض من طرف أعضاء مجلس الأمن الدائمين حتى تمنع استعمال

لممارسة الإرهاب من قبل عدو مجهول الإقامة تتجسد أفعاله المروعة أحيانا بصور تعيدنا بالذاكرة إلى العصور الوسطى.

وفي هذا السياق يتساءل الكثيرون من شعوب البلدان النامية لماذا ترسل مئات الطائرات الحربية وآلاف الجنود عبر القارات، وتنفق مليارات الدولارات لتغيير النظام في بلد ما عوضا عن أن تخصص هذه التكاليف الهائلة، أو جزء منها على الأقل، لمشاريع تنموية وبرامج تعليمية في تلك البلدان؟ وحين يصبح الإصلاح مطلباً وطنياً ودولياً، كيف يمكن أن نبرر لهؤلاء الذين يطالبون بالإصلاح أن أصحاب الحل والعقد في العالم اختاروا أن يفرضوا العقوبات عوضاً عن أن يستثمروا في السلام والرفاه، اختاروا أن ينفقوا البلايين على الحرب عوضاً عن أن يختاروا الطريق الأصح والأصوب والأكثر ضماناً للإصلاح والتطوير.

وهل ثبت عبر التاريخ أن الحلول العسكرية، وليس الحلول السياسية والاقتصادية هي الأنجح في الإصلاح والتطوير وفي إنقاذ حياة الملايين من البشر الذين يعانون من الظلم والفقر والمرض؟ ومهما يكن من أمر، فإن الحلول السياسية قد لا تقود إلى النجاح التام، ولكن الحلول العسكرية هي حتماً وصفاً للفشل.

قد يبدو هذا الرأي مثالياً، لكن لا بد من الحل السياسي لأن معضلة الوضع الدولي الراهن تتفاقم مع الحلول العسكرية. والأمثلة على أرض الواقع واضحة لمن يريد أن يرى. وما يجري في العراق وأفغانستان وغيرهما يرى بوضوح هذا الأمر. وهذه المعضلة لا يمكن أن تجد حلاً من تلقاء نفسها، وإنما من خلال تضامن عالمي تتضافر فيه الجهود المخلصة والإرادة السياسية من قادة وزعماء العالم، لإعادة الاعتبار للأمم المتحدة، والاحترام للشرعية الدولية، والالتزام بقراراتها المستندة إلى الميثاق ومقاصده وأهدافه الذي تشكل العدالة والمساواة جوهره.

كما أعبر عن تقديري للجهود التي بذلها سلفكم جوليان هانت لإنجاح أعمال الدورة السابقة.

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بتقدير خاص للأمين العام للأمم المتحدة على صبره وجهوده لإعلاء صوت الأمم المتحدة في ظروف دولية قاسية وتداعيات إقليمية متفجرة شهدت تغليب القوة على القانون، والباطل على الحق، والحرب على السلام.

لقد مرت، منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فترة عصيبة على العالم، وتحديدًا على أمريكا والشرق الأوسط، كان يمكن للأمم المتحدة خلالها أن تلقى مصير "عصبة الأمم" في ثلاثينيات القرن الماضي من دون التبرص في عواقب عدم وجود بديل آخر.

ولا نبالغ كثيراً إذا اعتبرنا أن التحديات الكبرى التي تواجه قضايا السلم والأمن والتنمية في عالم اليوم لا تنطلق من تجاهل ميثاق الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضاً من توظيف بعض موارده لإحداث اضطرابات جوهرية في مسار العلاقات الدولية، وخلل متعمد في التوازن العالمي الموروث من حقبة الحرب الباردة.

ويبدو جلياً للعيان أن نمو التطرف وتعدد مصادره وأشكاله، واستشراء الفقر والجوع واتساع مساحتهما في أصقاع شتى من العالم، لا تقلق بلداً أو شعباً أو ديناً بعينه، وإنما تقلق كل البلدان والشعوب والأديان في العالم.

كما يبدو واضحاً أن تسليم المجتمع الدولي بهذا الواقع المتردي، وعدم السعي الجاد لتغييره نحو الأفضل، لن يكونا في مصلحة أحد، لا سيما بعد أن انتهت مبررات الحرب الباردة ونفقاتها الهائلة على التسليح، وبعد أن انتفت جدوى الحرب الاستباقية وتعاضمت تكاليفها في الأرواح والممتلكات. لقد أضحت الأخطاء المرتكبة خلال الحرب العالمية على الإرهاب، بحسن نية أو سوء نية، دعوة ودعاية

المستوطنات اليهودية في غزة للانسحاب منها، دون أن يشير إلى أي انسحاب من الضفة الغربية والأراضي العربية المحتلة الأخرى، ناهيك عن الانسحاب من القدس والقبول بحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

الأمر الثاني: تحويل انتباه العالم للتغطية على متابعة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، والاستمرار في بناء الجدار العنصري، والتقليل من خطورة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل صباح مساء، باعتباره دفاعاً عن النفس لا يستحق الإدانة والشجب، رغم أنه يستهدف المدنيين الأبرياء.

لكن إسرائيل لم تنجح تماماً في تحقيق أهدافها، وإذا كان هناك من نجاح ما فإنه لن يستمر طويلاً وذلك لأن إسرائيل خلال السنوات الأخيرة حولت جيشها النظامي إلى عصابات تمارس عمليات القتل المنظم وجرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين وفوق أراضيهم المحتلة في غزة والضفة الغربية، ويرافق هذا القتل عمليات هدم للمنازل روعت أصحابها البؤساء كأنها الموت بعينه، ورغم كل ذلك فإن هذا الشعب الفلسطيني الأعزل ما زال صامداً لم يستسلم ولم يرحل؛ ولأن إسرائيل تتحمل جزءاً هاماً من مسؤولية تعميق وتوسيع المأزق الأمريكي في العراق وذلك بتبرها الواضح من استئناف مباحثات السلام، على الرغم من وجود يد ممدودة فلسطينية وسورية ولبنانية، وليس من المستبعد أن يترد هذا السلوك على إسرائيل سلباً في المستقبل، لأن استمرار احتلالها للأراضي العربية هو سبب رئيسي لنبذ السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط الواسع، وكذلك في أوروبا حيث كشف استطلاع للرأي العام قبل عام أن غالبية مواطني الاتحاد الأوروبي يعتبرون إسرائيل خطراً على السلم العالمي؛ ولأن من بين الأخطاء الاستراتيجية الأخرى التي وقعت فيها مراكز الدراسات والبحوث التابعة لإسرائيل هي إيهام الإسرائيليين بأن "العراق الجديد" سيسارع لإقامة

لقد علقت شعوب العالم آمالاً كبيرة على التقدم العلمي والتقني الهائل، وعلى ما حققته الإنسانية من إنجازات جماعية وفردية في شتى المجالات خلال العقود الأخيرين، وتطلعت هذه الشعوب نحو عولة ذات وجه إنساني تقوم على حوار الحضارات والتفاعل مع الثقافات الأخرى بعيداً عن الحروب الباردة أو الساخنة. غير أن محاولات بعض مراكز القوة في العالم لتوظيف هذه الإنجازات الإنسانية العظيمة لتحقيق مصالح ضيقة وابتداع سياسات استعمارية جديدة قد خيبت آمال شعوب العالم وأعدت عجلة التاريخ إلى الوراء.

لقد نسي العالم بسرعة ضوئية موجة التفاؤل التي لا مست مشاعر الكثيرين من قادة العالم الذين تحدثوا من على هذا المنبر قبل أربع سنوات لدى احتفالهم بالألفية الثالثة. ونرى اليوم عوضاً عن ذلك موجات من التشاؤم أطلقتها وتسببت فيها سياسات متطرفة وغير متسامحة ساهمت في بعض منها مراكز دراسات استراتيجية ظلت تبحث عن عدو جديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تحت أي ذريعة كانت.

لقد ساهمت إسرائيل بصناعة الكثير من هذه الذرائع المزيفة، وغلفتها بعناية فائقة وحفنتها بأكسير الحياة ووزعتها على مراكز البحوث التابعة لها، وكان هدفها من ذلك تحقيق أمرين:

الأمر الأول: تحريض الأمريكيين خصوصاً، والغرب عموماً، على خوض حروب لا نهاية لها في الشرق الأوسط، لتأكيد نظرية إسرائيل القديمة - الجديدة بأن الصراع العربي - الإسرائيلي ليس هو الأساس في مشاكل المنطقة. ومما يدل على صحة ما ذهبنا إليه هو ما تروجه إسرائيل من أن الوضع في العراق وتدابيراته هو أخطر وأكثر تعقيداً من الوضع في الأراضي العربية المحتلة وفلسطين، لدرجة أن شارون يوهم الرأي العام بأن السلام لا يتطلب سوى تفكيك بعض

ومن المستهجن أن يستغل وزير خارجية إسرائيل منبر الشرعية الدولية هذا للقفز فوق الحقائق، وينفرد بالإشادة بقرار صدر مؤخرا عن مجلس الأمن بشأن لبنان، البلد الذي تنتهك إسرائيل كل يوم حرمة وسيادته برا وبحرا وجوا، وتواصل احتلال جزء من أراضيه.

لقد حاول ممثل إسرائيل، عبثا، خداع المجتمع الدولي الذي يشهد عدم امتثال إسرائيل المتواصل لأربعين قرارا صدرت عن مجلس الأمن، وستمائة قرار صدرت عن الجمعية العامة، وجميعها تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة لإقامة سلام عادل وشامل في المنطقة. بل وأكثر من ذلك، كانت إسرائيل تُعلن في أعقاب صدور كل قرار رفضها له، وتكيل الاتهامات والإهانات لمنظمتنا الدولية، وترفض استقبال لجائها وتعدي على أعضاء هذه اللجان.

ورغم كل ما سبق، يحق للبعض أن يتساءل: هل ما أعلنه ممثل إسرائيل هو فعلا بداية لتحول جذري في موقف حكومته بانتهاج سياسة تحترم الشرعية الدولية وتلتزم بتنفيذ قراراتها؟

وما زالت منطقتنا تنفرد دون غيرها من المناطق في العالم في أنهما، ومنذ قرون عديدة، الأكثر تعرضا للتهديد الخارجي، ولهجمة الظلم وتزوير الحقائق واستخدام القوة ضد شعوبها، في عملية متواصلة تُهدر فيها إمكاناتها، وتُبدد ثرواتها المادية والفكرية بما يحول دون تنميتها وتطوير قدراتها. فبالإضافة إلى الوضع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة للسياسات الإسرائيلية القائمة على استمرار الاحتلال وتدمير فرص السلام، فإن امتلاك إسرائيل لترسانة نووية يُشكل عنصرا آخر في عدم استقرار الشرق الأوسط، وفي تهديد مستقبل شعوب المنطقة.

وكانت سورية من أوائل الدول التي دعت إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار

صلح وعلاقات دبلوماسية معها قبل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة، متجاهلة حقيقة امتناع العراقيين عن تداول علم جديد صمم لبلادهم بعد الحرب لمجرد أن ألوانه تشبه إلى حد ما ألوان العلم الإسرائيلي.

ما زال الوضع المتردي في العراق مصدر قلق بالغ لبلادي وبلدان المنطقة والعالم، الأمر الذي يحفزنا جميعا على حشد كافة الجهود من أجل كسب معركة السلام في عراق ما بعد الحرب.

وسورية بوصفها دولة من دول الحوار، معنية مباشرة بما يجري في العراق بسبب روابطها التاريخية والجغرافية وانتماؤها القومي المشترك مع الشعب العراقي. لقد بذلت سورية وما تزال تبذل ما في وسعها من أجل استقرار العراق وضمان أمنه واستقلاله ووحدته أرضا وشعبا. وهي على استعداد للتعاون مع دول الحوار والأطراف المعنية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة، لتمكين الشعب العراقي من حكم نفسه بنفسه وإدارة موارده وإقامة أفضل العلاقات مع جيرانه.

لقد عبرت سورية مرارا عن تمسكها بالسلام العادل والشامل، وما زالت تطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. بما فيها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مدريد، ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢. وعلى هذا الأساس انخرطت سورية بجدية في مفاوضات السلام طيلة عقد من الزمن. ويشهد على هذه الجدية ما نشر مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إسرائيل أيضا عن هذه المفاوضات. إن ما تفتقده عملية السلام اليوم هو قرار إسرائيلي استراتيجي لتحقيق السلام في المنطقة مماثل للقرار السوري.

المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب اللتان تحددان الجريمة الإرهابية، وتميزان بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي في مقاومة هذا الاحتلال وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وبلادي تتابع بكل اهتمام تطور الأوضاع على أرض السودان الشقيق، وذلك انطلاقا من حرصها على وحدة السودان أرضا وشعبا. ونعبر عن ارتياحنا للمواقف والإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان لمعالجة الأزمة الإنسانية في دارفور والحرص على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

وترحب سورية بتنامي الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي لإيجاد حلول ناجعة للمسائل الأساسية التي تواجه شعوب أفريقيا ودولها. ونعتقد أن الآليات التي أنشئت داخل الاتحاد الأفريقي لحل الصراعات، بما في ذلك مجلس الأمن والسلم الأفريقي، ستعزز دور هذه القارة الهامة وقدرتها على مواجهة تحديات السلام والتنمية.

لقد أكد قادة العالم في إعلان الألفية على ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي، فأين نحن من هذا الالتزام؟ وأين نقف من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؟ هل اتخذنا من الخطوات وحققتنا من التعاون فيما بيننا ما يدفع فعلا بقضايا التنمية في العالم النامي بأقاليمه المختلفة قدما إلى الأمام؟ إن التنمية حق من حقوق الإنسان يجب توفيره للجميع، ولا يجب أن تكون ميزة يحظى بها طرف على حساب الطرف الآخر، أيا كان التفاوت كبيرا بينهما، ولا بد أن يتصدر هذا الحق جدول أعمالنا دون أن يتم استغلاله لتحقيق مكاسب سياسية.

ومما يدعو إلى التفاؤل، قيام قادة مستنيرين بتسليط الضوء على واحدة من أبرز مشاكل هذا العالم والمتمثلة في الجوع والفقر، وباقتراح حلول عملية جماعية لها تحفظ

الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وعملت بجد نحو تحقيق هذا الهدف، إذ انضمت إلى اتفاقية حظر الانتشار النووي، وأبرمت اتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وساهمت في العديد من المبادرات التي ترمي إلى تحقيق ذلك الهدف، وكان آخرها مشروع القرار الذي تقدمت به باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وذلك في إطار رقابة دولية جماعية، وتحت إشراف الأمم المتحدة وبما يعزز دور الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الناظمة لمسائل نزع السلاح.

إن ظاهرة الإرهاب الدولي باتت مصدر قلق للجميع. ويتوجب علينا العمل معا للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة من خلال معالجة أسبابها وجذورها الحقيقية. ومن هذا المنطلق، أدانت سورية الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، سواء كانت تلك المتمثلة بخطف وقتل الأبرياء، أو بالأعمال التي تستهدف المدنيين، أو تلك التي تستهدف المؤسسات الحكومية والإنسانية والمراكز الدينية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية. وفي هذا الصدد، نكرر إدانتنا للعمل الإرهابي البشع الذي طال حياة أطفال أرباب في مدرسة بيسان الروسية. وندعو المجتمع الدولي إلى إدانة إرهاب الدولة المنظم الذي تقوم به إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ناهيك عن المحازر العديدة التي ترتكبها قوات الاحتلال وتزهق فيها أرواح أطفال ونساء وشيوخ.

لقد عملت سورية من خلال عضويتها في مجلس الأمن على دعم جهود المجلس في مكافحة الإرهاب الدولي، كما انضمت إلى معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وكذلك إلى الاتفاقية العربية، واتفاقية منظمة

والدولية الخطيرة. وتمكن ميثاقها من التعايش مع بعض هذه الأزمات. تارة يتغلب على بعضها ويديرها بنجاح، وأحياناً يلامسها دون أن يُفسح له المجال للتعامل معها، بدليل أن عمر قضية فلسطين من عمر الأمم المتحدة، والصراع العربي - الإسرائيلي مستمر رغم صدور أكثر من ستمائة قرار للأمم المتحدة بصددهما. لكن إسرائيل لم تنفذ أيًا من هذه القرارات وتجد من يحميها داخل الأمم المتحدة وخارجها.

والآن يدور الحديث عن إقامة شرق أوسط كبير، وقناعتنا هي أنه لا يمكن النجاح فيه دون تطبيق هذه القرارات وإحلال السلام الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة والعالم.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لي زاو كرينغ، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية الصين الشعبية.

**السيد لي زاو كرينغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أتقدم بتهنئتي الحارة إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وإني واثق بأنه ستتحقق نتائج مثمرة تحت رئاستكم. كما أود أن أشيد إشادة حارة بالسيد جوليان روبرت هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وللأمين العام كوفي عنان.

إن العمل الإرهابي المشين الذي وقع مؤخرًا في بيسلان، في روسيا، أوقع خسائر فادحة بين البشر، بمن فيهم الأطفال. وباسم الحكومة الصينية، أدين بشدة، مرة أخرى، ذلك العنف الإرهابي الوحشي وأتقدم بخالص تعازينا لأسر الضحايا.

ما زال السلم والتنمية الموضوعين المهيمنين على العالم اليوم. وتعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية يتقدمان بتعثر وبران بمنعطفات حادة. والعلم والتكنولوجيا يتقدمان

للإنسان كرامته. وفي هذا الصدد، ترحب سورية بالإعلان الصادر عن اجتماع قادة العالم الذي كُرس لمناقشة هذه المسألة، بمبادرة من الرئيس البرازيلي.

لقد ساهمت سورية بشكل فعال في كافة المناقشات التي تمت خلال الفترة المنصرمة بهدف إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتنشيط دور الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن وزيادة عضويته. ونأمل أن تتابع هذه الدورة إجراء مناقشات جدية حول المسائل الملحة المتعلقة بالسلام والتنمية للتوصل إلى توافق واسع في الآراء واتخاذ إجراءات منسقة. والهدف الأساسي الذي يكمن خلف إصلاح الأمم المتحدة هو تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة. أما المبدأ الذي يجب أن يُبنى عليه الإصلاح فهو الالتزام بمبادئ ومقاصد الميثاق. وتتابع سورية بكل اهتمام جهود الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي شكله الأمين العام، والذي سوف يستعرض التهديدات الحالية والمقبلة للسلم والأمن الدوليين وواقع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة وتقديم اقتراحات بشأن تعزيز دورها. وسوف تُشارك سورية في المناقشات التي ستجريها الدول الأعضاء حول ما يتوصل إليه هذا الفريق من آراء ومقترحات.

وكما أوضحنا طيلة السنوات الماضية، فإن سورية تدعم إصلاح مجلس الأمن وزيادة عضويته، إصلاحاً يعتمد على مبادئ الشمولية والفعالية والمشاركة الديمقراطية والتمثيل الجغرافي، وخاصة من الدول النامية. وقد طرحت سورية طيلة الفترة الماضية أهمية وجود مقعد دائم للدول العربية في مجلس الأمن يتم التناوب على شغله في إطار إجراءات تختص بها الجامعة العربية.

لقد استطاعت منظمنا الدولية منذ تأسيسها وحتى الآن أن تتجاوز الكثير من الصعوبات والأزمات الإقليمية

عند تناول المسائل الأمنية، يتحتم تشجيع مفهوم أمني جديد يقوم على الثقة المتبادلة والنفع متبادل والمساواة والتعاون. ويستدعي هذا المفهوم الجديد أن تسمو الدول فوق اختلافاتها في النظم الإيديولوجية والاجتماعية، وأن يحترم بعضها المصالح الأمنية لبعض، وأن تشجع على إقامة نظام يتسم بقدر أكبر من الديمقراطية في العلاقات الدولية، وأن تسعى إلى الحلول السلمية للمنازعات من خلال الحوار.

الإرهاب هو العدو المشترك للعالم أجمع. والصين تعارض بشدة كل أشكال الإرهاب ومظاهره. ولنعم الإرهاب ومكافحته، يجب أن نكثف التعاون الدولي وأن نعالج مسببات هذا التهديد وأعراضه معاً. فلا يمكن للشعوب أن تعيش في سلام وهدوء مرة أخرى إلا عند القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً للسلم والأمن العالميين. ولذلك تقتضي جهود عدم الانتشار مشاركة كل أعضاء المجتمع الدولي. وبشكل مماثل، من الأهمية أن يتم التخلي عن أحادية الطرف والكيل بمكيالين وأن تعطي الثقة الكاملة والاستقلال التام لدور الأمم المتحدة.

وتشارك الصين بنشاط في الجهود المتعددة الأطراف في مجال عدم الانتشار وتدافع دفاعاً قوياً عن النظام الدولي المكون من معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وتعتقد الصين أنه يمكن التعزيز الدائم للعمليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار من أجل المزيد من تحسين نظام عدم الانتشار الدولي.

ما زال الطريق طويلاً أمامنا قبل أن تتمكن من تحقيق السلام وإعادة الإعمار. ونحن نؤيد أداء الأمم المتحدة لدور

بسرعة مذهلة. والقوى الصانعة للسلام والعوامل المانعة للحرب تتزايد معاً. والمجتمع الإنساني يتحرك في اتجاه مُشرق وتقدمي وإيجابي.

ولكن ضوء السلام لم يشع على كل أركان الكرة الأرضية، كما لم تصل التنمية إلى كل شبر من اليابسة. فالتهديدات للأمن، التقليدية وغير التقليدية، متشابكة. ولا تزال سحابة الحرب مخيمة. والمناطق الساخنة تبرز باستمرار للوجود. والأنشطة الإرهابية مستعرة، والمشاكل العابرة للحدود الوطنية مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالمخدرات، والجريمة عبر الحدود الوطنية، والهجرة غير القانونية تتفجر الواحدة تلو الأخرى. وعوامل الغموض وعدم الاستقرار والعشوائية تتكاثر.

وفي مسيرة العولمة الاقتصادية، الفجوة بين الشمال والجنوب آخذة في الاتساع. والبلدان النامية تواجه صعوبات وتحديات جديدة حيث ازداد تهميش عدد متعاظم منها. واليوم، يعيش نصف سكان العالم على أقل من دولارين يومياً، ومن هؤلاء يعيش ١,٢ بليون نسمة على أقل من دولار يومياً. فهناك الكثير مما يجب فعله لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

السلام والتنمية والتعاون مطالب أساسية في هذا الزمن. وتعلو أصوات الشعوب في شتى أنحاء العالم تنادي بالسلام والتنمية والتعاون وتناهض الحرب والفقر والمواجهة. السلام هو المطلب الأساسي للتنمية والازدهار البشريين. وبدون بيئة دولية سلمية ومستقرة تصبح التنمية أمراً مستحيلًا لأي بلد. فعالم فوضوي لا ينفع أحداً. وبعد أن عانى الجنس البشري من بلاء حريين عالميتين، لن يحتمل أية حرب أخرى أو أية إراقة أخرى للدماء. ولذلك فإن الطموح المستحوذ على كل الشعوب هو أن تعيش وتحقق التنمية في بيئة آمنة ومستقرة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تعهد جاد وجماعي منا. وينبغي للأمم المتحدة أن تعبئ المزيد من الموارد للأنشطة الإنمائية وأن تعزز تنسيقها أكثر وأن تزيد إسهامها فيها بغية مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق هذه الأهداف الهامة حسب الوقت المقرر لها.

إن التعاون طريقة فعالة للتصدي للتحديات المشتركة التي تواجهها البشرية. ولتعزيز التعاون الدولي، يجب أن نناصر تعددية الأطراف. والأمم المتحدة مركز النظام الدولي المتعدد الأطراف والمنبر الرئيسي لتفعيل تعددية الأطراف. والرغبة السائدة هي أن يتقيد المجتمع الدولي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتخذ المزيد من الإجراءات الجماعية، وأن يعزز دور الأمم المتحدة ويصون سلطتها.

إن التهديدات والتحديات التي نواجهها تفرض علينا أن نعزز دور الأمم المتحدة بدلا من أن نضعفه. إن إضفاء القوة على الأمم المتحدة شرط لا غنى عنه لصون السلم والاستقرار العالمين ولتعزيز التنمية المشتركة للبشرية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تفي بتعهداتها فيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة وأن تضطلع بمسؤولياتها والتزاماتها.

يتطلع العالم بلهفة إلى دور دينامي وعملي المنحى للأمم المتحدة. وتؤيد الصين الإصلاحات الضرورية والرشيطة للمنظمة. وينبغي أن تهدف تلك الإصلاحات إلى تعزيز الدور الريادي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، وإعادة تعزيز قدراتها على مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، وضمان أن تعكس بشكل أفضل تطلعات واحتياجات الأغلبية العظمى من الدول النامية.

تؤيد الصين توسيع عضوية مجلس الأمن وإعطاء الأولوية لتمثيل البلدان النامية في المجلس بشكل أكبر. كما تؤيد الصين العمل الذي يقوم به الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتتطلع إلى أن يقدم الفريق

هام في العملية السياسية في العراق، لكي تساعد ذلك البلد على إجراء الانتخابات بنجاح.

ونناشد فلسطين وإسرائيل أن تستأنفا الحوار في أسرع وقت ممكن وأن يبدأ التنفيذ المخلص لخارطة طريق الشرق الأوسط. والصين، كما تفعل دائما، ستعمل على حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار والمحادثات، لصالح السلم والاستقرار في شبه الجزيرة.

إن التنمية هي الأساس للتقدم البشري. والسلام والاستقرار الدائم في كل أرجاء العالم يعتمدان على التنمية العالمية المنسقة والمتوازنة. فللتنمية أهمية قصوى. والعيش في سلام ووفرة وتناغم بين الأمم ظل حلم العديد من الأجيال. التنمية المنسقة والمتوازنة والمستدامة تخدم المصالح الأساسية لكل الشعوب والأعمال من أجل رفاهتها.

ولكي يعزز المجتمع الدولي النمو الاقتصادي على نطاق عالمي من الضروري أن يتخذ تدابير فعالة لوضع نظام منفتح وعادل للتجارة المتعددة الأطراف ولتحسينه تدريجياً. ومن الأهمية أيضا إصلاح وتحسين النظام المالي الدولي.

يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بخفض الدين، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق من خلال إجراءات فعلية لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من العولمة. والبلدان النامية، من ناحيتها، تحتاج إلى العمل معاً لتحقيق التنمية والمشاركة في نطاق أوسع من الجهود الدولية. وينبغي لها أيضا أن تكشف التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وينبغي لنا، أعضاء المجتمع الدولي، أن نوحّد جهودنا في العمل على تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد عادل ومنصف يلبي احتياجات العولمة الاقتصادية المتنامية ويخدم المصالح المشتركة لجميع البلدان.

من جانب أي قوى أجنبية، وتحترم في نفس الوقت السيادة والسلامة الإقليمية للبلدان الأخرى.

وتلتزم الصين بالمصالح المشتركة للبشرية. ففي نهاية المطاف، تتفق مصالح الصين القومية مع المصالح المشتركة للبشرية. ولدى تناول العلاقات فيما بين الدول، تعمل الصين على صون مصالحها بينما تأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأخرى. وستتقيد الصين بسياسة الانفتاح وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كل الدول الأخرى على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

لا تقف تنمية الصين في وجه تنمية أي بلد آخر، ولا تشكل أي تهديد للآخرين. وتتبع الصين طريق التنمية السلمية، ساعية إلى تهيئة بيئة دولية من السلام والاستقرار من أجل تنميتها، ومشجعة السلام والتقدم العالميين من خلال رفاها.

وتعمل الصين بثبات لتنمية علاقاتها مع بلدان العالم الرئيسية. وستظل تلتزم بسياسة بناء الصداقة والشراكة مع جيرانها وتجمع بين علاقات صداقة ثنائية أقوى وتعاون إقليمي معزز. وتوطد الصين علاقات التضامن والتعاون مع البلدان النامية الأخرى وتؤيد أي مطالب يمكن تبريرها أو أي مقترحات مشروعة من جانب تلك البلدان فيما يتعلق بالشؤون الدولية. كما تضطلع الصين بدور بناء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وغيرها من المجالات المتعددة الأطراف؛ وتحافظ على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير المعترف بها عالمياً التي تحكم العلاقات الدولية؛ وتؤيد أي توافق في الآراء يخدم المصالح المشتركة لجميع البلدان.

إن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين. وصون سيادة الصين وسلامتها الإقليمية وتحقيق عملية إعادة التوحيد الوطني الكامل في وقت مبكر يمثلان الرغبة المشتركة

تقريره بنهاية هذا العام، لكي تتمكن الدول الأعضاء من استعراضه.

إن الصين قوة تعمل بإخلاص من أجل السلام العالمي والتنمية المشتركة والتعاون الدولي. وبعد مضي ما يزيد على نصف قرن من الجهود المضنية وبعد مضي أكثر من عقدين من الإصلاح والانفتاح، دخلت الصين الآن مرحلة جديدة من التنمية تهدف إلى بناء مجتمع معتدل الازدهار من كل النواحي. ومع ذلك ما زالت الصين دولة نامية، وما زال العدد الكبير من سكانها وتنميتها الاقتصادية غير الكافية يشكلان ظرفي الصين الوطنيين الأساسيين. وأمام الصين طريق طويل عليها أن تقطعه لكي تحقق أهدافها الإنمائية.

وستضع حكومة الصين دائماً التنمية على قمة جدول أعمالها. وحقبة أن الصين - وهي بلد نام كبير يبلغ تعداد سكانه ١,٣ بليون نسمة - تدير شؤونها بطريقة جيدة هي في حد ذاتها إسهام كبير في السلام وفي تطور البشرية.

ترغب الصين في تحقيق السلام والتنمية والتعاون، وتسعى جاهدة من أجل تحقيق السلام والتنمية من خلال التعاون. إنها تعمل على تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتحقيق التنوع في أساليبها الإنمائية، وإثراء الحضارات العالمية. وتؤيد الصين وجود مفهوم جديد للأمن وتيسر إقامة نظام دولي جديد عادل ومنصف.

تتبع الصين بكل تصميم سياسة خارجية مستقلة تستند إلى السلام، وتتمسك بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتنخرط في تعاون مؤات وذو منفعة متبادلة مع البلدان الأخرى على قدم المساواة.

وستعمل الصين بلا تردد من أجل حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية، ولن تقبل أي تدخل في شؤونها الداخلية

ولم تبدأ الصين في تطبيق المبادئ الخمسة للتعایش السلمی فحسب، بل إنها احترمتها أيضا. ومع مراعاة حقائق العصر، سنواصل تأييدنا لهذه المبادئ وسنشارك جميع شعوب العالم في النهوض بقضية السلام والتنمية والتعاون النبيلة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد حسن ويرايبودا، وزير خارجية جمهورية اندونيسيا.

**السيد ويرايبودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):** يسرني أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. واسمحوا لي أن أشيد أيضا بسلفكم، السيد جوليان روبرت هانت مثل سانت لوسيا، على ترؤسه باقتدار لمداولاتنا أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة.

وفي اللحظة التي أتكلم فيها الآن، يتم الانتهاء من إنجاز تحول رائع على الجانب الآخر من العالم - في بلادي. لقد انتظر الكثير منا في إندونيسيا طوال حياتهم ليشهدوا هذا الحدث التاريخي، أي هزيمة شعبنا أخيرا ليتولى بنفسه زمام مصيره.

وقبل أسبوع على وجه التحديد تدفق حوالي ١٢٥ مليون رجل وامرأة على مراكز الاقتراع واختاروا الرئيس ونائب الرئيس اللذين سيحكمان باسم ٢٣٠ مليون إندونيسي. وقد كانت هذه العملية السياسية الوطنية الثالثة التي قمنا بها - لا مرة واحدة بل ثلاث مرات - في فترة ستة أشهر. وتمثلت العمليتان السابقتان في الانتخابات البرلمانية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وكانت جميعها سلمية ونزيهة وديمقراطية.

واتسمت كل عملية من هذه العمليات بالضخامة، حيث شملت ٦٠٠٠ جزيرة في أرخبيل لا تقل مساحته عن مساحة أوروبا، واقتضت قيام الملايين من عمال الانتخابات

والتصميم القوي من جانب ١,٣ بليون صيني. والحكومة الصينية، باتباعها سياسة "إعادة التوحيد السلمية وبلد واحد ونظامان"، مستعدة للعمل بلا هوادة من أجل تحقيق إعادة التوحيد السلمية بأقصى ما يمكن من الإخلاص. ونحن، أكثر من أي طرف آخر، نريد أن تتحقق التسوية السلمية فيما يتعلق بمسألة تايوان. ولكننا لن نسمح أبدا باستقلال تايوان، كما أننا لن نسمح، بأي شكل من الأشكال، لأي طرف بأن يفصل تايوان عن باقي الصين.

يحدونا الأمل أن يعترف المجتمع الدولي اعترافا كاملا بالطبيعة المعقدة والحساسة للوضع الراهن عبر مضيق تايوان والمخاطر الجسيمة التي تشكلها الأنشطة الانفصالية للسلطات التايوانية على الاستقرار في مضيق تايوان وعلى السلام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونتوقع أن تواصل الجمعية العامة دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة الصينية فيما يتعلق بعملية إعادة التوحيد السلمية، وأن تشاركنا في احتواء أنشطة دعاة الاستقلال، وذلك لصالح الاستقرار في المضيق ولصالح السلام العالمي.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لمبادئ التعایش السلمی الخمسة. إن المبادئ الخمسة، بوصفها المبادئ التوجيهية الأساسية للعلاقات فيما بين الدول، قد صمدت للتحدي على مدى نصف قرن وبقيت حقيقة لا يمكن دحضها. وتتسق هذه المبادئ الخمسة، التي تتضمن السلام والتنمية والتعاون، مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فهي تتيح توجيهها حكيمًا لإقامة وتنمية العلاقات بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المتشابهة أو المختلفة؛ وتمهد السبيل أمام التسوية السلمية للقضايا المعلقة بين الدول والتزاعات الدولية؛ وتدافع بثبات عن مصالح الدول النامية؛ وتيسر تحسين وتطوير العلاقات بين الشمال والجنوب. وتقدم المبادئ الخمسة أفكارا هامة ينبغي أن تؤكد على ضرورة إقامة نظام دولي جديد عادل ومنصف.

حسنا العميق بالروحية ألهم شعبنا أن يرفض بشكل قاطع الأساليب السياسية المتعلقة بالأموال والفساد والإرهاب وجميع أشكال التطرف. كما أن هذا الحس هو منارتنا نحو الإصلاح؛ وقد نجح الإصلاح بالنسبة لنا. وبالرغم من أن الأزمة الآسيوية ضاعفت فورا عدد الإندونيسيين الذي يعيشون تحت خط الفقر، فقد تمكنا منذ ذلك الحين من خفض معدل الفقر إلى المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. وأنجزنا هذا بالتحول من استراتيجية لتخفيض مستوى الفقر تدفعها الحكومة إلى استراتيجية لتمكين المجتمع. واقتضى هذا الجهد توفير تمويل بمبلغ يزيد على بليون دولار أمريكي، مما جعله أحد أكبر تلك البرامج في العالم.

ومن خلال الضوابط المالية التي خفضت التضخم النقدي تخفيضا كبيرا، فإننا حققنا استقرار أسعار السلع الأساسية. ومن خلال برامج شبكة الأمان الاجتماعي، ساعدنا الفقراء على النجاة من الأزمة. وبهذا، فإننا حررنا الإرهابيين مما كان في وسعه أن يشكل قاعدة جماهيرية خطيرة.

ومنذ ذلك الوقت، تقود ثقة المستهلكين نمونا الاقتصادي. وبتهدئة المخاوف السياسية وتعزيز ثقة المستثمرين، فإننا نتطلع إلى تحقيق معدل نمو يبلغ ٤,٨ في المائة هذا العام، و ٥,٥ في المائة العام المقبل. ويمكننا الآن أن نشن معركة أقوى على الفقر.

وبتوطيد جهودنا لتعزيز سيادة القانون والاحترام الأكبر لحقوق الإنسان والحكم الإقليمي الفعال بوصفها الدعائم الأساسية لإصلاحنا، فإننا على ثقة بأن في وسعنا أن نتغلب على التهديدات لوحدتنا الوطنية وأمننا، بما في ذلك العنف المجتمعي والترعة الانفصالية والإرهاب.

وما زلنا نعزز علاقاتنا مع جميع جيراننا. فقد بدأنا بداية جديدة مع تيمور - ليشتي، ونقوم ببناء علاقة قوية.

بإدارة حوالي ٥٧٥ ٠٠٠ مركز اقتراع. وفي تصدينا للاحتياجات السوقية الضخمة لهذه العملية حظينا بدعم ومساعدة من جانب الأمم المتحدة والبلدان الصديقة. ونحن ممتنون لذلك.

وستنقضي فترة قبل إعلان النتائج الرسمية للتصويت. لكن أيا كان القادة الوطنيون الجدد الذين سيحكمون إندونيسيا، فستكون لديهم ولاية واضحة وقوية من الشعب - لا من النخبة ولا من قادة الأحزاب ولا من مراكز القوى أو أصحاب المصلحة - بل من الشعب. وذلك قمة التحول من حكم فاشستي إلى ديمقراطية كاملة، وهي عملية بدأت قبل ست سنوات في بوتقة الأزمة الآسيوية التي دمّرت اقتصادنا وشوّهت نظامنا السياسي - الاجتماعي. وبالتالي فإننا أصبحنا الديمقراطية المكتملة التي توخاها الآباء المؤسسون للجمهورية قبل وقت طويل.

كما أن هذه الحاجة إلى الإصلاح السياسي أحست بها دول أخرى. فأمر دولة قطر، الذي تكلم بصفته رئيسا لمجموعة ال ٧٧، أبلغ الجمعية في جلستها الثالثة،

”إن الإصلاح السياسي ومشاركة الشعب في اتخاذ القرار لم يعودا خيارا ولكنهما أصبحا ضرورة محددة“.

ولذا، فإننا نعتر بديمقراطيتنا هذه. وهي تشكل الوفاء بتطلع بشري شامل، وهي أيضا فريدة بالنسبة إلينا. فهي قد نبعت من تربتنا الوطنية، وهي طفل شرعي لثقافتنا. ولم تفرض من الخارج، بقوة السلاح. وهي أثمرت الجدل بشأن ما إذا كان بإمكان الإسلام والديمقراطية أن يلتقيا أبدا.

وإندونيسيا، بوصفها البلد الذي يقطنه أكبر عدد من السكان المسلمين، أثبتت أن في وسع الإسلام أن يكون معقلا للديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وفي الواقع فإن

وفي هذا الصدد، لعلكم تذكرون أن استراليا اقترحت العام الماضي إدراج إندونيسيا بوصفها عضوا دائما في المجلس. ونحن نقدر موقف استراليا. وهو موقف شجعنا كثيرا. وإندونيسيا، بصفتها ثالث أكبر ديمقراطية تعددية في العالم، ورابع أكبر بلد من حيث عدد السكان، وأكبر دولة إسلامية في العالم، وبلدا يحظى بتنوع ثقافي هائل وعضوا بسجل إنجاز لخدمة مختلف مبادرات السلام للأمم المتحدة، فإنها تحظى بمناصرة عالمية هامة في المجلس.

وخدمت إندونيسيا في أكثر من ٣٠ بعثة لحفظ السلام، بدءا بالبعثة الأولى ذاتها في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٧. واليوم، ينشر الجنود الإندونيسيون والمراقبون العسكريون في بعثات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيا وجورجيا. وبوصفنا عضوا مؤسسا وطرفا فاعلا نشطا في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الـ ١٥ وحركة البلدان الثمانية النامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن التزامنا بتعزيز السلام والتفاهم الدوليين واضح بذاته.

وقدمت إندونيسيا إسهامات أساسية في التسوية السلمية للصراعات في منطقتها، وخصوصا في كمبوديا وجنوب الفلبين. وما زالت ترسي بشكل نشط السلام والاستقرار في المنطقة.

إن عالما ناميا يسعى جادا ليس إلى إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي فحسب ولكن أيضا إلى تحقيق الديمقراطية لا بد أن يحظى بصوت في مجلس الأمن. ويجب أن يحظى الإسلام المعتدل بصوت في المجلس. وستكون إندونيسيا ذلك الصوت. وذلك الصوت سيصر - كما نصر الآن - على أن مكافحة الإرهاب، مثلها مثل مكافحة المتصلة بالفقر، يمكن الانتصار فيها. وهذا لا يعني إنكار أن الإرهابيين ما زالوا قادرين على إيقاع الدمار بمجتمعاتنا.

ونتطلع إلى إرساء السلام الثنائي والصدافة والتعاون في المستقبل.

ولا يعني هذا أننا قمنا بتسوية جميع مشاكلنا. فما زال يتعين علينا أن نجعل الديمقراطية تعمل بقدر أكبر بالنسبة لنا وأن نقيها تعمل. وهذا ما يرغب فيه بإخلاص ٢٣٠ مليون مواطن إندونيسي، وهم لا يستحقون أقل من ذلك.

وعلاوة على ذلك، لا توجد ديمقراطية آمنة دون التأكد من وجود بيئة ديمقراطية على المستوى العالمي. ولا يمكن إنشاء تلك البيئة باتخاذ إجراءات انفرادية، مهما كانت قوية أو حسنة النية.

وعلى الصعيد العالمي، لا يمكن تعزيز الديمقراطية إلا بالوسائل الديمقراطية، من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. وإذا كانت الأمم المتحدة، كما يقول منتقدوها، لا تشكل أداة فعالة للأمن الجماعي والتنمية، فليس هذا إلا لأنها تحرم من الدعم الذي تستحقه من أقوى أعضائها وأكثرهم تأثيرا.

ولكننا بحاجة إلى أن تضيفي الأمم المتحدة الشرعية على الاستخدام الضروري للقوة في سبيل قضية الأمن الجماعي. وحتى الدول الأغنى في العالم لا يمكن أن تتحمل جميع تكاليف الأمن العالمي. ولا بد أن يشارك الجميع في امتياز اتخاذ القرار وعبئه.

وبالتالي، يجب أن نمكن الأمم المتحدة من العمل بصفتها أداة فعالة لتعددية الأطراف التي قصدت بها دائما. ويجب أن نجري إصلاحا شاملا على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، يجعلها ديمقراطية أكثر، من حيث الإجراءات والتمثيل، بغية أن تعكس الوقائع الجغرافية اليوم.

أمم جنوب شرق آسيا إلى تطوير شراكة قوية مع المنظمة العالمية. ونحن على ثقة بأن هذه الشراكة ستزدهر، بينما تتطور الرابطة إلى جماعة حقيقية في عام ٢٠٢٠. وبوصفنا جماعة أمنية، سنتحمل المسؤولية الكاملة عن أمننا واستقرارنا السياسي. وبوصفنا جماعة اقتصادية واجتماعية - ثقافية، سنكون قوة أكثر منعة للتنمية والتكامل الاجتماعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وبالتوافق مع نظرائنا في قارتين، نقوم ببناء جسر للتعاون عبر المحيط الهندي بغية إقامة شراكة من أجل التنمية. وسينشئ مؤتمر قمة للدول الآسيوية والأفريقية هذه الشراكة الاستراتيجية رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في جاكرتا.

وفي الوقت نفسه، فإن مؤتمر القمة سيحيي حدثاً فاصلاً في قضية العلاقات الدولية المنصفة. وبالتالي، سنحتفل باليوبيل الذهبي للمؤتمر الآسيوي - الأفريقي الذي عقد في بانونغ عام ١٩٥٥. وعلاوة على ذلك، تنشئ رابطة أمم جنوب شرق آسيا شبكات في كل الاتجاهات، مع نظرائها في سائر منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية وفي أوروبا. ونتوقع أن تكون شبكة المنظمات الإقليمية هذه، بالشراكة مع الأمم المتحدة، الشكل النهائي لتعددية الأطراف. ويمكن أن تساعد هذه الشبكة أيضاً على تعزيز جدول أعمال ديمقراطي عالمي. وتحقيقاً لتلك الغاية، يمكن لآسيا أن تقدم إسهاماً هاماً.

وتمر آسيا اليوم بالتأكيد وسط مرحلة من الازدهار الديمقراطي. فقد استقبل العالم سلسلة من الانتخابات الديمقراطية الناجحة التي جرت في بلدان آسيوية مختلفة خلال الأشهر الأخيرة بوصفها معجزة سياسية قد تنطوي على أهمية أعمق مما كان للمعجزة الاقتصادية الآسيوية القصيرة الأمد قبل عقد من الزمان.

فقبل وقت قصير لا يتجاوز أسبوعين، ضرب الإرهابيون مرة أخرى قلب جاكرتا، مما أدى إلى مقتل تسعة من المدنيين الأبرياء وإصابة ١٥٠ آخرين بجراح. ونحن في إندونيسيا ندين عمل الوحشية اللاإنسانية هذا، ونحزن على خسارة الأرواح البريئة ونشارك في ألم وغضب الأسر المكلومة والحزينة. ولكننا لا نخاف بأية حال. وسنقدم مرتكبي هذه الأعمال للعدالة، كما فعلنا ذلك دائماً بعد كل هجوم إرهابي.

ويبقى إيماننا قوي بأنه يمكن الانتصار في مكافحة الإرهاب. ويمكن جعل العالم أكثر أمناً. ولكن لا بد من أن يكون التحالف العالمي لدحر الإرهاب شاملاً. ويجب أن يكون متعدد الأطراف وديمقراطياً. ويجب أن يعزز هذا التحالف معتدلي العالم. ويجب أن يتصدى للأسباب الجذرية للإرهاب: وهي المظالم والحس الشديد بالظلم، مما يدفع البشر إلى أعماق اليأس يرتكبون عندها أبشع أعمال القتل الجماعي والتدمير. ويجب أن يتصدى التحالف العالمي للمظالم التي تعزى إلى فقر يشكل فرعاً عن الجور الاجتماعي والاقتصادي وإهانات الطغيان والفساد وفشل الدول في تحقيق مستوى للمعيشة يناسب الكرامة الإنسانية. ويشمل ذلك مظالم تعزى إلى القمع السياسي، مثل الاضطهاد، من قبيل العدوان والأعمال الوحشية التي ما زال الفلسطينيون يعانون منها على أيدي الدولة القائمة بالاحتلال.

ولكي يكون التحالف الذي سيكافح الإرهاب والفقر متعدد الأطراف وديمقراطياً بحق، يجب أن يشمل المنظمات الإقليمية، التي توخاها ميثاق الأمم المتحدة بوصفها دعائم لتعددية الأطراف العالمية.

والأمم المتحدة نفسها بحاجة، في تقديم المساعدة والخدمات للبلدان في جميع أرجاء العالم، إلى دعم على الصعيد الإقليمي. ولهذا السبب فإننا نسعى جاهدين في رابطة

الدول وحدها هي ذات الأهمية. وتلك الكلمات تجعل الناس لب أمنا المتحدة.

فالتكنولوجيات والاكتشافات التي تجعل العالم أصغر حجماً والتي ينبغي أن تجمعنا تستخدم اليوم في إبعادنا عن بعضنا بعضاً. واليوم تهدد أشكال جديدة من الانقسام السياسي والاقتصادي والاجتماعي شعبنا والقيم والأحلام التي يعتز بها تهديداً مباشراً. ولهذه التهديدات القدرة على سحق المكاسب التي حققتها منظماتنا والتفريق بين شعوبنا.

كل هذه العوامل قد أدت إلى المناادة الصاخبة بإجراء إصلاح حاسم داخل الأمم المتحدة. وينبغي أن نبدأ بالإصلاح الأساسي للهيكل والعلاقات التي تحدد السلطات والمسؤوليات. ويعني هذا بالنسبة لمنظمتنا المضي في القيام بإصلاحات جديدة داخل مجلس الأمن، والجمعية العامة والهيئات التابعة لها، والأمانة العامة. ولكن معالجة الأساسيات هو أيضاً أصعب الأشياء في التنفيذ.

وينبغي لأي إصلاح معتزم للأمم المتحدة أن يحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء الـ ١٩١ جميعاً. وينبغي أن يأخذ أي إصلاح لمجلس الأمن بعين الاعتبار الواجب آراء الدول الدائمة الخمس، لأنها ستكون صاحبة القول الفاصل في الأمر. كما أن أي إصلاح ينبغي أن يسلم بأن بلداً مثل اليابان جدير بأن يُنظر في حصوله على مقعد للعضوية الدائمة.

يجب علينا جميعاً تفعيل طاقاتنا الخلاقية، وأن لا ندخر وسعاً أو نغفل طريقاً أو فرصة لجلب مزيد من السلام والتقدم لشعوبنا. وللدين والزعماء الدينيين دور هام يؤديه في تعزيز التسامح وزيادة التفاهم بين الشعوب. فهما يأتیان بمنظورات فريدة لتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وينبغي أيضاً تشجيع حوار الأديان بين الشعوب ذات الحضارات المختلفة. ذلك أنه يمكن رأب الانقسامات

ولكن الديمقراطية لا تكون مطلقاً معجزة من المعجزات، ولا تكون قط هبة تُمنح أو شيئاً يفرض. بل تكتسب دائماً بشق الأنفس وكثيراً ما تكون ثمرة تضحيات عديدة. وتتوقف قيمتها النهائية بأكملها علينا نحن، الشعب، وعلى ما إذا كنا نتحلى بما يلزم من النضج السياسي والحكمة والشجاعة لإنجاحها وإدامتها. ونحن في إندونيسيا مخلصون في التزامنا بتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد ألبرتو روميولو، وزير خارجية الفلبين.

السيد روميولو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري الشديد أن أهنئكم سيدي بتوليكم إدارة مداولاتنا بمقدرة وحنكة في الدورة التاسعة والخمسين. واسمحوا لي أيضاً بأن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير وفدي للسيد جوليان هونتي، ممثل سانت لوسيا، على إدارته الناجحة لأعمال الدورة الثامنة والخمسين.

لقد تغير العالم تغيراً كبيراً منذ تجسدت آمالنا وأمانينا في الميثاق منذ ٦٠ عاماً تقريباً. أما الشيء الذي لم يتغير وإنما بقي على حاله فهو رغبتنا الجماعية في بناء عالم ينعم بالأمان والتسامح والأمن، ويقوم على قواعد من العدالة والتقدم الاجتماعي.

الشيء الذي لم يتغير هو تلك الروح والقوة الدافعة التي جمعت بيننا، نحن شعوب الأمم المتحدة. وتذكرنا هذه الكلمات التي يستهل بها الميثاق بأن الأمم المتحدة هي من صنع شعوب العالم. وتضطرنا هذه الكلمات إلى تذكر أن منظماتنا قد أناطت بها شعوبنا مهمة مقدسة تتمثل في ترجمة أمانينا إلى واقع. فهي تجربنا بأننا لا نجتتمع اليوم بوصفنا مندوبين لحكوماتنا فحسب، وإنما بوصفنا ممثلين لشعوبنا كذلك. وتلك الكلمات حرر الميثاق العالم من فكرة أن

الصراع المسلح من شأنها بالتأكيد أن تعرض الناس ومستقبلهم لخطر حسيم.

والفلبين، بوصفها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ومن أعضاء مجلس الأمن الحاليين، تضع ثقتها في المنظمة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة، وحماية الحقوق الأساسية للأفراد.

فالناس أسبق إلى الوجود من نشوء الدول. وأود ونحن نجعل الناس محور الأمم المتحدة أن أسلط الضوء على ضرورة حماية أرواحهم وأهمية كفالة أرزاقهم وتعزيز كرامتهم.

يجب أن نتيح لشعبنا الحياة في حرية من الخوف، الحياة في عالم يتسم بالسلامة والأمن. فالإرهاب لا يشكل تهديداً خطيراً لأرواح شعبنا فقط، وإنما أيضاً للقيم والمثل العليا التي تحدد هوية مجتمعاتنا. والإرهاب يهبط بالناس إلى مجرد ييادق في لعبة قاسية بين معتقدات وأيديولوجيات متناحرة.

لقد أزيلت الأنقاض من جاكارتا. وتغطي الزهور القبور الصغيرة في بيسلان. ولكن أعداء جميع الشعوب ما زالوا كامنين في الظلال، يتآمرون ويخططون، في قلوبهم الشر، وأيديهم مخضبة بدماء الأبرياء.

إن الفلبين تدين جميع أشكال الإرهاب. فلا يمكن تبرير اللجوء إليه بأي سبب أو عقيدة. وقبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بوقت طويل، عانت الفلبين وشعبها من بلاء الإرهاب. لقد شاهدنا وجه الإرهاب وشعرنا بلمسته القاتلة. وكنا من أول المنضمين في منطقتنا إلى الحرب الدولية على الإرهاب. وترى الفلبين أنه ينبغي معالجة الصراعات قبل أن يبدأ الإرهاب في تحديدها أو استغلالها. ويمكن عمل ذلك بالتضافر مع غيرنا من الدول.

العميقة والتاريخية من خلال الحوار بين الشعوب ذات العقائد والحضارات المتباينة. وستعمل الفلبين بالاشتراك مع الوفود التي تتفق معها في الفكر على دعم الجهود المبذولة لتوسيع نطاق هذا الحوار.

فلا ينبغي أن تشكل الخلافات بين شعوبنا، سواء كانت اختلافات في العقيدة أو الثقافة، أساساً لسوء الفهم أو الصراع. ولكن أهم شيء أن يبدأ الإصلاح بوضع رفاه شعوب العالم ومصالحها في مكان الصدارة من مداولاتنا.

ففي خلال الدقائق الـ ١٥ التي سوف يستغرقها إدلائي بهذه الملاحظات، سيكون ٦٠ شخصاً قد ماتوا بالسل. وبحلول موعد إسدال الستار على أحد عروض برودواي، سيكون ٢٥٠ شخصاً، معظمهم من النساء والأطفال، قد بيعوا في سوق الاستعباد القسري أو البغاء. وبحلول وقت استيقاظنا من النوم صباح غد، سيكون ٣٠٠٠ طفل قد لقوا حتفهم من الملاريا، و ٦٠٠٠ طفل آخرون قد هلكوا لعدم وجود المياه النظيفة.

وسيضع ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ طفل في مناطق الصراع أصابعهم على زناد البنادق الآلية، بدلاً من أن يحملوا الكتب المدرسية في أيديهم.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يقتل ٣ ملايين شخص في السنة؛ وتزدحم المخيمات بملايين اللاجئين. وما زال خمس سكان العالم يعيشون في فقر مدقع، لا يكادون يقيمون أودهم على أقل من ثمن جريدة تباع على النواصي حول فنادقتنا.

أما الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والانتشار الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة، فتهدد بشكل مباشر الناس وأرزاقهم وتمثل اعتداء على كرامتهم.

والمناطق الساخنة الحرجة، التي يقع معظمها في الجزء الذي أُنمي إليه من العالم، تنطوي على إمكانية لنشوب

إيلاء مزيد من الاهتمام للطريقة التي يمكن بها للاتمانات الصغيرة والتمويل الصغير، وهما ميدانان قطعت فيهما الفلبين أشواطاً مهمة، أن تكون أداة لتحسين ظروف أفقر الفقراء.

كما يجب النظر في حلول مبدعة لحل مسألة الديون العالقة وتكلفة الطاقة السريعة الارتفاع. نحن بحاجة لتخفيف عبء خدمة الديون ولتوزيع تلك الموارد الهزيلة على الميادين التي تمسّ الحاجة إليها. والدول النامية تدفع للدول الغنية كل يوم ٧١٧ مليون دولار يرسم خدمة الدين. وكل رضيع يولد في العالم النامي مدين بمبلغ ٤٨٢ دولاراً عند ولادته. وتدفع أفريقيا جنوب الصحراء كل سنة ١٠ بلايين دولار يرسم خدمة الدين - أي أربعة أضعاف ما تنفقه دول المنطقة في مجال الرعاية الصحية والتربية. كما ينبغي أن تدرس التعبئة الحكيمة للموارد المحلية، مثل التحويلات النقدية من أجل التنمية، دراسة متأنية. فالتحويلات النقدية التي يقوم بها المهاجرون، وهي أكثر بكثير من مبلغ مساعدة التنمية لما وراء البحار، تخفف من حدة فقر أعضاء الأسرة الذين يبقون في بلدنا الأصلي.

يزدهر الأمن الاقتصادي حينما تصبح ساحة النشاط في نفس المستوى بالنسبة للدول المتقدمة النمو والنامية معاً. إن تسوية مستوى الساحة الاقتصادية تضمن أن يستفيد الشعب من عائدات العولمة، بمنحه فرصاً أفضل وقدرًا أكبر من فرص العمل وتحسين ظروف عيشه. كما أن التجارة والاستثمار والتنمية على الصعيد الدولي أدوات مهمة تمكن من رفع مستوى معيشة الشعب. غير أن شعوب الدول الفقيرة ما زالت تواجه الحواجز على منتجاتها الآتية من العالم النامي. وتوجد هذه الحواجز على الرغم من قيود نظام التجارة الدولية، الذي يؤكد على الحاجة إلى نظام تجارة منفتح وخاضع لقواعد معينة ومتعدد الأطراف.

وترى الرئيسة غلوريا ماكاباغال - أرويو أنه يتعين التوصل إلى نوع جديد من السلام مقابل النوعية الجديدة من الحرب، التي يشنها الإرهابيون. وتقتصر إبرام تحالف عالمي جديد للتخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه بوصفه بيئة لتكاثر الاستياء والصراع.

وبمساعدة منظمة المؤتمر الإسلامي، حل الاستقلال الذاتي السلمي محل الانفصالية العنيفة في جنوب الفلبين. وحدّ ذلك على نحو جذري من احتمال تكاثر الإرهاب.

إننا، بالشراكة مع ماليزيا، على وشك تحقيق السلام بالتفاوض مع الفئات الانفصالية المتبقية، التي تخلت عن الإرهاب بنفسها. ويتيسر من النرويج، ما زالت هنالك بعض الإمكانيات لإجراء محادثات سلام مع إحدى المجموعات المتمردة الشيوعية، وهي من القلة القليلة المتبقية في العالم.

والبعد الاقتصادي من أهم أبعاد الأمن الإنساني. فعلى الصعيد الوطني، يعني الأمن الاقتصادي أولاً توفير سبل العيش للشعب. ففي الفلبين، أدرجت الرئيسة أرويو هذا الهدف ضمن برنامجها للعمل من عشر نقاط من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠. ويدعو البرنامج إلى خلق ٦ ملايين فرصة عمل خلال مدة ست سنوات. بمنح المقاولين قدرًا أكبر من الفرص، فضاغت بذلك ثلاث مرات مبلغ القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وهيأت ما بين مليون ومليون هكتار من الأراضي للأعمال التجارية الزراعية.

كما أنه على المجتمع الدولي، بغية ضمان استمرار الأمن الاقتصادي، أن يجعل خلق فرص العمل من أولويات أهداف التعاون الاقتصادي الدولي. وعلى الجمعية العامة أن تمنع النظر أكثر في الأدوات الابتكارية التي من شأنها أن تشجع النمو الاقتصادي، ولا سيما في الدول النامية. ينبغي

للديمقراطية. والفلبين مستعدة لتوفير الدعم الفني والتدريب في ميادين الحكم وإقامة العدالة والعمليات الانتخابية ومواضيع مشابهة، بدعم من طرف ثالث. إننا سنشاطر معرفتنا التي هي نتاج تجربتنا بوصفنا أول ديمقراطية في آسيا، حيث أننا خضنا غمار النضال من أجل استرجاع تلك الديمقراطية والمحافظة عليها.

وعلى العالم أن يستمر في دعم الشعب العراقي في جهوده الشجاعة من أجل تكوين أمة ديمقراطية وحرّة وتعددية وآمنة. كما أن الفلبين مستعدة للمساعدة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المتعلق بالعراق، الذي اتخذ بالإجماع خلال ترؤسنا للمجلس في شهر حزيران/يونيه المنصرم. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دورا مهما في العراق في العملية السياسية المؤدية إلى الانتخابات التي يحدد موعدها لشهر كانون الثاني/يناير من السنة المقبلة، كما أنها تستحق كامل الدعم من لدن المجتمع الدولي في جهودها الرامية إلى بناء عراق مستقر وهادئ.

إن الصراعات تدمر سلامة وأمن الناس. كما أصبح استهداف المدنيين الأبرياء يستعمل بشكل متزايد سلاح حرب وأداة في يد الإرهابيين. وإن حركة الناس عبر الحدود تزيد من تكافل البلدان وتسهل تحويل المهارات والمعرفة، كما تحفز النمو والتطور الاقتصاديين. وبغية حفظ أمن المهاجرين، علينا أن نعطيهم المركز القانوني الذي يمكنهم من الحصول على الخدمات الأساسية ويؤمن حماية الحقوق الأساسية. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العاملين المهاجرين وأفراد أسرهم دخلت حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وإننا نغتنم هذه الفرصة لكي ندعو أصدقاءنا إلى بذل ما بوسعهم من جهود للانضمام إلى هذه الاتفاقية.

يتطلب التكافل والروابط المتبادلة بين شعوب العالم أن يوضع الأمن الإنساني في صدارة طليعة اهتمامات إدارة

وتؤدي الأزمات الاقتصادية في الدول النامية إلى التهديد الفوري للأمن البشري. وحينما لا يعرف الناس مصدر وجبتهم التالية أو متى ستفسد محاصيلهم، يصبح الأمن الإنساني مهددا. وفي اقتصاد عالمي متشعب الارتباطات، تنتشر الأزمات بسرعة. إن الوقاية من تلك الأزمات والتخفيف من وطأها في الدول النامية يعززان كذلك الأمن الإنساني في الدول المتقدمة النمو. وتبين دراسة للبنك الدولي مثلا أن من شأن الإزالة الكلية للإعانات الزراعية في الدول الغنية أن ترفع الدخل في الأرياف في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بمبلغ ٦٠ بليون دولار في السنة تقريبا.

وغني عن الذكر أن من اللازم أن تكون السياسة التجارية الدولية عادلة، ليس فقط تجاه المزارعين في العالم المتقدم النمو، ولكن كذلك تجاه نظرائهم في البلدان النامية. في بداية الأمر، سيساهم القيام بتخفيض كبير في الإعانات الزراعية الممنوحة لمزارعي الدول الغنية إسهاما كبيرا في مساعدة نظرائهم العاملين في مجال الزراعة فيما وراء حدودهم. كما أنه على الدول المتقدمة النمو أن توفى بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومرة أخرى، تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية أداة لمساعدة الناس على مساعدة أنفسهم، وهي مسؤولية اجتماعية أصبحت أكثر وضوحا الآن في عصر العولمة المتزايدة. إن وتيرة العولمة التي لا ترحم تتسبب في بروز ظواهر جديدة وتخلق تحديات جديدة للأمن الإنساني. كما يتعين الاعتراف بكون سيولة رؤوس الأموال والتكنولوجيا والثقافة وحتى الأشخاص هي من صلب العولمة وبأنه يجب التحكم فيها من أجل مصلحة الشعب.

يجب تشجيع وترويج الديمقراطية والحرية، وهما عنصران أساسيان لتأمين حقوق وكرامة الشعب، خصوصا في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو تنتعش بعد نهاية الصراع. بهذه الروح، تدعم الفلبين الدعوة إلى تأسيس صندوق

مضامين هامة تعتبر نبراسا لتعزيز النظام الدولي. فالحاجة باتت بالفعل ماسة لسد الثغرات التي يعاني منها النظام الدولي في معالجة القضايا الدولية بحيث لا يتم تطبيقه بشكل انتقائي أو بصورة تعسفية.

إن التحولات الدولية المتسارعة وحجم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تستوجب اليوم أكثر من أي وقت مضى إمعان النظر في أساليب عمل الأمم المتحدة وفي تشكيل وعمل هياكلها القائمة بهدف تعزيز قدراتها لمنع وحل الصراعات، والحفاظة على الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق فإن المملكة العربية السعودية إذ تؤيد الدعوة إلى إجراء إصلاحات تكفل توسيع عضوية مجلس الأمن بما يتناسب مع تحسين التمثيل الجغرافي واعتماد الشفافية في أعماله، لتؤكد في نفس الوقت على ضرورة اقتران ذلك بتوافر الجدية والمصادقية والبعد عن ازدواجية المعايير والالتزام بقراراته واحترامها.

ومن الإصلاحات المهمة في هذا المجال تقييد استعمال حق النقض بحيث تتعهد الدول دائمة العضوية بعدم استخدام حق النقض فيما يتعلق بالقرارات والإجراءات التي يقصد بها تنفيذ القرارات المتفق عليها مسبقا. ومن المهم كذلك العمل على تحقيق التوازن الأمثل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعم التنسيق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها. إننا نؤكد تمسكنا بالأمم المتحدة وبالنظام الدولي المتعدد الأطراف؛ فمجتمعنا الدولي أحوج ما يكون إلى التكاتف والتآزر من أجل وضع حلول عادلة للمشاكل العالمية المتفاقمة، عبر احترام جاد لما استقر في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ تعزز التعاون البناء وتحقق الأمن والسلام والازدهار لجميع الأمم.

الشؤون على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويتصدى الأمن الإنساني لتحديات القرن الحادي والعشرين ويستجيب لتطلعات الشعوب كما جاءت في ميثاقنا وينعش الأمم المتحدة خلال هذه العملية.

أخيرا، في عالم يصبح فيه الناس أحيانا مجرد صور على الشاشة، بينما تختصر معاناهم في عناصر الصور وحروف الطباعة، يمكن أن نكون بحاجة لمن يذكرنا بأنه حينما أنشأنا الأمم المتحدة قبل ٥٠ سنة تقريبا، كنا قد دخلنا عصرا جديدا في الساعة الإنسانية، بادئين رحلتنا التاريخية بكلمات: "نحن شعوب الأمم المتحدة..."

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نزار بن عبيد مدني، مساعد وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

**السيد مدني** (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق الغابون بخالص التهنية لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، معربا عن الثقة بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بكل اقتدار وفعالية.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد جوليان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، رئيس الجمعية العامة خلال الدورة المنصرمة الذي أدار أعمالها بحكمة ودراية.

ويسرني في هذه المناسبة أن أحيي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، وأن أعرب عن تثمين المملكة العربية السعودية لجهوده المتواصلة وعمله الدؤوب من أجل الأمن والسلم الدوليين ولمساعيه القيمة لتفعيل دور الأمم المتحدة ورفع كفاءتها ودعم أنشطتها حفاظا على مصداقيتها وفعاليتها.

وأود أن أشيد، في هذا الخصوص، بما ورد في خطاب الأمين العام أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي من

بأسرها. وبما أن الإرهاب قد يضرب أي مدينة ويستهدف أي مصالح بغض النظر عن جنسية وديانة وانتفاء الضحايا فإن التصدي له يعتبر مسؤولية دولية مشتركة لا بد من أن تحمل على محمل الجد والالتزام بما بمصادقية.

وانطلاقاً من موقف المملكة العربية السعودية ضد الإرهاب وما تبذله من جهود على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للقضاء عليه، ولإيمانها بأن الإرهاب هو ظاهرة عالمية خطيرة يستوجب التصدي لها تعاون كافة الدول وضرورة تضامنها وتضافر جهودها في مواجهة هذه الظاهرة بهدف بحث وسائل وسبل مكافحتها والقضاء عليها، فإنه من دواعي سروري أن أعلن من هذا المنبر أن المملكة العربية السعودية قد عقدت العزم على استضافة مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٤٢٥ هـ الموافق ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥م وذلك لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، وللإستفادة من تجارب الدول وتعاونها في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة واستغلال هذه المناسبة الهامة للإستفادة من الأساليب العلمية والعملية في مجال مكافحة الإرهاب وعلاقاته بغسل الأموال والمخدرات وتهريب الأسلحة، وكذلك دراسة الثقافة والفكر الإرهابي والتنظيمات الإرهابية وتشكيلاتها، وقد تم توجيه الدعوات الرسمية للدول التي تعرضت أو تتعرض للإرهاب وكذلك للمنظمات الدولية المعنية بهذا الأمر. وإن المملكة العربية السعودية في الوقت الذي ترحب فيه بمشاركة الدول والمنظمات التي وجهت لها الدعوات، لتتطلع إلى أن ما سيتم التوصل إليه في هذا المؤتمر من نتائج وتوصيات سيسهل رافدا مهما ودعامة قوية للجهود الدولية المبذولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب واحتثائها من جذورها.

إن الانتكاسة التي تشهدها عملية السلام، وصعود موجة العنف والتطرف في المنطقة يعودان بشكل أساسي إلى انتهاج حكومة إسرائيل سياسات تتناقض تماماً مع أسس

لقد ابتليت الإنسانية بتنام خطير لظاهرة الإرهاب التي لا يختص بها مجتمع دون آخر. إننا في أمس الحاجة اليوم إلى تسخير كل جهد ممكن في سبيل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والمحرضين عليه والممولين له، فجماعات الإرهاب تعبر الحدود والمساحات وتمتد عبر الأوطان والقارات.

إن المملكة العربية السعودية ترفض الإرهاب بجميع أشكاله وتدين كل مظاهره وتتعاون مع المجتمع الدولي للقضاء على هذا الشر العالمي. وقد أكدت المملكة العربية السعودية دعمها التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب واتخذت الخطوات اللازمة لسد أي ثغرة في أنظمة جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تستغل لغير الأعمال المشروعة فأنشأت هيئة أهلية كبيرة تتولى الإشراف والتنظيم على كل الأعمال الإغاثية والخيرية بهدف تنظيم عمل هذه الهيئات وعدم السماح لذوي النوايا والأهداف الشريرة باستخدام هذه الهبات الإنسانية لأعمال غير مشروعة. كما كانت من أوائل الموقعين على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وكذلك على اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب واتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب وانضمت المملكة إلى تسع معاهدات واتفاقيات دولية ضد الأعمال الإرهابية. وفي هذا السياق فإنه من الأهمية أن أشير إلى أن الإجراءات المختلفة التي اتخذتها السلطات السعودية المختصة وجدية سياستها للقضاء على الإرهاب ونجاح استراتيجيتها والأخذ بزمام المبادرة واستباق الأعمال الإجرامية للإرهابيين قد أظهرت نجاحاً كبيراً في مكافحة هذه الآفة الخطيرة، الأمر الذي دفع إلى تقدير وتثمين منظمات دولية جهود المملكة وما قامت به من إجراءات فعالة في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

إن الجرائم التي ترتكبها حفنة من المجرمين والمضللين لا يمكن أن تشكل مبرراً لتجريم مجتمعات بأكملها ولا لثقافة

وإذا كان هناك أي انسحاب إسرائيلي وأي تفكيك للمستوطنات، فإننا نؤكد على ضرورة أن يكون ذلك بالتوافق مع متطلبات خارطة الطريق وأن يتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وتحت إشراف اللجنة الرباعية بحيث يكون هذا الانسحاب خطوة أول على طريق الانسحاب الكامل والشامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

والمملكة العربية السعودية، إذ تولي جل اهتمامها وعنايتها بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها عن منطقة الشرق الأوسط وجعلها منطقة خالية من هذه الأسلحة الفتاكة، تطالب أيضا المجتمع الدولي بعدم الكيل بمكيالين والكف عن اتباع المعايير المزدوجة وتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية بدفع حكومة إسرائيل إلى التوقف عن تطوير برامجها النووية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا نشعر بأسى بالغ وقلق شديد لتدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق العراقية وما تشهده من صدامات وأعمال عنف وتفجير واحتطاف مفرجة. وأمام هذا الواقع الأليم لا يسعنا سوى التوجه إلى الشعب العراقي الشقيق بكل أطيافه من أجل رص الصفوف والعمل يدا واحدة وتقديم كل عون ومساندة لجهود حكومته الانتقالية من أجل تكريس أمن وسلامة بلادهم والحفاظ على وحدته الوطنية واستقلاله، لكي يستأنف العراق دوره الإيجابي والفاعل على الساحة الدولية. كما ندعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور أكبر لمساعدة الحكومة العراقية على استكمال مراحل العملية السياسية بما في ذلك إجراء الانتخابات تمهيدا لانطلاق الحكومة الشرعية الدائمة والمضي قدما في جهود إعادة البناء والإعمار.

ومبادئ العملية السلمية التي تقوم على مبادلة الأرض بالسلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتنفيذ خارطة الطريق ورؤية الإدارة الأمريكية بشأن إيجاد دولتين إسرائيليه وفلسطينيه وقبول المبادرة العربية للسلام التي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلا دائما وعادلا وشاملا للصراع العربي الإسرائيلي. إن هذا يحتم علينا جميعا بذل أقصى الجهود لتحريك عملية السلام والمضي بها إلى غايتها المنشودة خاصة بعد أن تراجعت هذه العملية وقوبلت بلا مبالاة وقلة اكتراث حتى في الجوانب الإنسانية التي كان من المنتظر أن تحرك ضمير المجتمع الدولي وتدفعه إلى الدفاع عن القيم الإنسانية المتعارف عليها.

إن السلام لا يمكن تحقيقه عبر إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب تعمل على خلق حقائق جديدة على الأرض بهدف الحسم المسبق لمصير القضايا الحساسة التي تشملها مفاوضات التسوية النهائية. ولا يمكن حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي من خلال استعمال القوة المفرطة وقصف الطائرات وتوجيه الصواريخ و اغتيال الكوادر الفلسطينية وتدمير البنى التحتية وسلب الممتلكات وانتهاك الحقوق وفرض عقوبات جماعية. فالسلام يتحقق والأمن يسود من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي وتطبيق نصوصه والالتزام بمبادئ العدالة والمساواة.

إن المملكة العربية السعودية تدين التصعيد المستمر ضد الشعب الفلسطيني وإصرار حكومة إسرائيل على إقامة وتوسيع المستعمرات واستمرارها في بناء الجدار العازل الذي يضم أراضي فلسطينية واسعة في تحد غير مسبوق لقرار محكمة العدل الدولية الذي أقر بعدم شرعية هذا الجدار وطالب إسرائيل بإزالته، وجاء قرار الجمعية العامة في هذا الشأن ليعبر عن تضامن المجتمع الدولي حيال هذا الموضوع.

من مواجهة مشاكل الفقر والتخلف من خلال مؤسساتها الوطنية والمؤسسات الدولية والإقليمية.

ومع تقديرنا للاهتمام الذي عبرت عنه مجموعة الثمانية الصناعية في قمة سبي أيلاند في الولايات المتحدة الأمريكية نحو مستقبل منطقة الشرق الأوسط ومساعدة دولها على النمو والتقدم، إلا أننا نرى أن مساعدة الدول النامية على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية لا تكون عبر سياسات الإملاءات الخارجية التي قد تترك وتعيق الجهود الإصلاحية القائمة بالفعل في هذه الدول والنابعة من احتياجاتها الفعلية وظروفها الخاصة، وإنما عن طريق التوجه نحو الالتزام بجدول محدد ومواقف واضحة تجاه تبني قواعد عادلة للتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، وضرورة انفتاح الأسواق وبخاصة أسواق الدول المتقدمة والتصدي للترعات الحمائية وإزالة الحواجز والضرائب والإعانات التمييزية التي تحد من قدرة الدول النامية على النفاذ لأسواق الدول المتقدمة، بالإضافة إلى بذل المساعي اللازمة للتغلب على مشاكلها وصراعاتها السياسية المزمرة. وفي هذا السياق فإن مسيرة الإصلاح يجب أن تكون استجابة لاحتياجات ومتطلبات كل مجتمع بحد ذاته وليس عن طريق فرض أفكار وطروحات تملئ من الخارج.

وانطلاقاً من موقع المسؤولية ودور المملكة العربية السعودية المؤثر في السوق البترولية العالمية، سعت بلادي بصفة دائمة للوفاء بتعهداتها فيما يتعلق باستقرار الأسواق البترولية وذلك لضمان استمرار النمو الاقتصادي العالمي. وفي سبيل ذلك زادت طاقتها الإنتاجية لضمان توفر الإمدادات البترولية الكافية وللحد من ارتفاع أسعار البترول بشكل غير طبيعي. كما بادرت إلى تأسيس منتدى الطاقة واستضافت أمانته العامة بالرياض ليكون منبرا لبحث أوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة سواء الأعضاء في منظمة الأوبك أو من خارجها والتي يجب أن

ولقد سبق أن تقدمت المملكة العربية السعودية ببعض الأفكار حول إرسال قوات إسلامية إلى العراق على أن تكون بموافقة الحكومة العراقية وتحت إشراف الأمم المتحدة وبحيث تكون بديلة للقوات متعددة الجنسيات وليس إضافة لها، ولكن تلك الأفكار لم تجد طريقاً إلى النور مع أن الأسس التي قامت عليها والمعطيات التي انطلقت منها جديدة بالنظر والاعتبار.

وفيما يتعلق بالسودان الشقيق فإن المملكة العربية السعودية إذ تعرب عن بالغ تأثرها بالمأساة الإنسانية في دارفور فإنها تدعم مساعي حكومة السودان الشقيقة نحو إعادة الاستقرار في دارفور وتعاونها مع مختلف الجهات والمنظمات الإنسانية والإغاثية لمعالجة الأوضاع الإنسانية الناجمة عن هذه الأزمة، وتأمل أن يتاح الوقت الكافي لجهود الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي في سبيل عودة الأمن لهذا الإقليم وتأمين رفاه أبنائه. وتكريساً لموقف المملكة العربية السعودية الإنساني يجري حالياً تسيير جسر جوي لنقل المعونات الإغاثية من المملكة إلى إقليم دارفور مباشرة عبر طائرات الشحن السعودية. وتشمل المساعدات الغذاء والدواء والخيام والمولدات الكهربائية، ويتواجد في إقليم دارفور فرق إغاثية سعودية قامت بإنشاء مراكز صحية في المخيمات والمستشفيات وتزويدها بالأطباء والأدوية وتجهيز المختبرات الصحية إلى جانب حفر آبار المياه لتزويد المخيمات بالمياه الصالحة للشرب وكذلك بالكهرباء.

إن التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي هما المفتاح الرئيسي نحو مستقبل أفضل للدول النامية، ويمكن للدول المتقدمة والدول النامية أن تحقق معا مكاسب عظيمة ببلوغ هذه الغاية. لقد ساهمت بلادي في دفع عملية التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً واعتمدت ونفذت العديد من البرامج التنموية ومنحت مساعداتها لهذه البلدان لتمكينها

للمشكلات المتعددة والمتنوعة التي أحدثت خلالها كبراً أفقد الدبلوماسية الدولية قدرتها الوقائية في خلق بيئة من التفاهات الدولية لتنظيم حجم وقيمة المصالح المشتركة لجميع الشعوب.

إننا نعتقد أن الحاجة ملحة لدعوة المجتمع الدولي لمراجعة السياسات الإقليمية والدولية والخروج من حالة الترقب والتشاؤم وعدم الوضوح التي تحيط بجهود الأمم المتحدة، وأن للدول المؤثرة على السياسة الدولية مسؤولية أخلاقية ومادية لأخذ المبادرة لمراجعة هذه السياسات حتى يمكن توفير أجواء من التعاون بين أطراف المصالح العالمية.

تشكل منطقة الشرق الأوسط النطاق الأوسع الذي يستأثر باهتمام عالمي لحجم تأثير هذه المنطقة على الاستقرار الدولي، وإننا نشاطر الدول المهتمة بأوضاع الشرق الأوسط من منطلق الحاجة إلى إيجاد الحلول لقضايا الشرق الأوسط السياسية منها والاجتماعية، ومن هنا كان تركيز مجموعة الثمانية في اجتماعهم في سي آيلاند بولاية جورجيا الأمريكية بتاريخ ٩ حزيران/يونيه الماضي، هذا الاجتماع الذي يحظى بترحيبنا من حيث المبدأ، ذلك لأننا نؤمن بأن تحقيق تعاون أوثق بين مجموعة الثمانية ودول الشرق الأوسط لدراسة السبل في إعطاء الأولوية لمناقشة القضايا السياسية في هذه المنطقة قبل غيرها والتي تشكل العائق الأكبر لتقدم شعوب منطقة الشرق الأوسط نحو التطور والاستقرار هو أمر مهم، فمشكلة فلسطين واستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في سورية ولبنان لا يمكن أن يؤجلا إلى أجل غير مسمى، وعليه فلا بد من إيجاد حلول عادلة ومنصفة. إن خارطة الطريق التي أعلنت بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٣ والتي تعاملت الدول العربية معها بإيجابية ما زالت معطلة عن التنفيذ، وإننا ندعو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد

تسعى لتكثيف التعاون فيما بينها في سبيل استقرار أسواق سلعة البترول الاستراتيجية وبالتالي ضمان استمرار النمو الاقتصادي العالمي.

في الختام فإنه بالنظر إلى ما يشهده المسرح الدولي من أحداث أمنية مفاجئة، وصراعات دامية، فإن العالم اليوم هو أحوج ما يكون إلى تضافر الجهود الدولية والعمل الجاد من أجل تعميق مفاهيم الحوار ورفع مستوى التفاهم والتعارف والتواصل بين الأمم والحضارات وإشاعة ثقافة السلام بما يحقق احترام الإنسان لأخيه الإنسان ويرسخ مبادئ العدالة والتسامح والمساواة وينبذ العنف والظلم والتمييز العنصري، مصداقاً لقول الله تعالى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم". صدق الله العظيم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير خارجية سلطنة عمان.

السيد بن عبد الله (عمان): السيد الرئيس، يسرنا باسم حكومة سلطنة عمان أن نهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه الدورة، مؤكداً حرصنا على العمل والمساهمة معكم بإخلاص لإنجاحها وتحقيق الأهداف الخيرة التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها خدمة للبشرية ومن أجل أمن وسلامة المجتمع الدولي.

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر الجزيل إلى سلفكم معالي جولييان روبرت هانت رئيس الدورة السابقة على الجهود التي بذلها في إنجاح تلك الدورة والدورات الاستثنائية التي تخلت أعمال الجمعية.

افتتحت هذه الدورة للجمعية العامة في ظروف بالغة التعقيد والمصاعب في ظل تراجع واضح لقدرات المجتمع الدولي على تجميع جهوده للاتفاق على جملة من الحلول

وجسيمة على البشر جميعا. وقد يكون من مسببات ذلك تعدي الإنسان وتدميره للتنوع البيئي. ولذا فإن المجتمع الدولي مطالب بإجراء الدراسات البيئية للحد من ظاهرة التصحر والجفاف حفاظا على مصادر ضخمة من موارد الغذاء العالمي.

ولقد أفرزت السياسات الدولية في السنوات الأخيرة أنماط من الأعمال الإرهابية، وأكبر حدث إرهابي من هذه الأنماط هو احتجاز الرهائن في مدرسة بيسلان في أوسيتيا الشمالية بالاتحاد الروسي والذي ندينه بكل قوة وبتضامن مع الحكومة الروسية في مجابهة هذه الهجمات. إننا نعتقد أن المجتمع الدولي مطالب بالتضامن في مواجهة الإرهاب في كل مكان ودراسة هذه الظواهر بشكل عميق وأن التفكير في عقد مؤتمر دولي لدراسة هذه الظواهر الإرهابية لجدير بالاهتمام وأننا نعتقد أن نتائج مثل هذا المؤتمر قد تكون وسيلة مهمة لهزيمة الإرهاب.

تؤمن سلطة عمان بأن انضمام الدول إلى معاهدات واتفاقيات نزع السلاح والالتزام بها من شأنهما أن يعززا وأن يصونا الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا الإطار علينا البحث بجدية لإقامة آليات جماعية للضبط والرقابة وفقا لمعايير موحدة ومقبولة من الجميع سواء في مجال أسلحة الدمار الشامل أو في مجال الأسلحة التقليدية. وإلا فسوف يظل دور النظام العالمي مقتصرًا على إجراء الدراسات النظرية أو التنبيه إلى مخاطر سباق التسلح سواء على التنمية أو على البيئة أو على السلم والأمن الدوليين.

إن مخزون العالم من أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص السلاح النووي تكمن فيه المخاطر الجديدة لتدمير الحياة الإنسانية على كوكبنا عدة مرات. ومن هنا فإن سلطنة عمان قد وقّعت على معظم الاتفاقيات الخاصة بتزع السلاح والحد من التسلح. ومن أهمها اتفاقية عدم انتشار

الأوروبي والأمم المتحدة، الراعين لخارطة الطريق الوفاء بتعهداتهم تجاه الشرق الأوسط.

اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الذي تم بموجبه نقل السيادة في العراق من قوات التحالف الدولية إلى الحكومة العراقية المؤقتة مثلت مرحلة مهمة في الأوضاع في العراق، إلا أن سوء الحالة الأمنية ما زال يسيطر على مجمل الأوضاع بشكل مقلق، ونعتقد أن الحكومة العراقية المؤقتة تبذل جهودا كبيرة لضمان استقرار الأوضاع، وإننا نساند حكومة العراق في جهودها لجمع العراقيين جميعا على كلمة سواء ونعتقد أن نجاحات في هذا الإطار قد تم تحقيقها من خلال تبني الحوار السياسي، وأن التوسع في هذا الإطار ضرورة ملحة في العراق.

وفي السودان تبذل الحكومة السودانية جهودا كثيرة لاستقرار الأوضاع في ولاية دارفور، ونتطلع إلى استمرار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية. وإن موافقة الحكومة السودانية على ما اقترحتة الأمم المتحدة من إجراءات، واستعدادها للتعاون مع مجلس الأمن وقبولها بالقرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) تستحق الثناء والتأييد. ونرى أن على الأمم المتحدة واجب تقديم الدعم المالي والتقني لجهود الاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية لتحقيق السلام في دارفور، كما أننا نعتقد كذلك أن قيام مجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراءات ضد السودان ستكون مضرّة وستفقد الأمم المتحدة قدرتها على العمل وستعيق جهود السودان والاتحاد الأفريقي، من أجل تحقيق السلام.

إن بني الإنسان جميعا شركاء في هذه الأرض ويجب أن يعملوا معا لتنمية مواردها الأولية والحفاظة عليها. ومن الأهمية بمكان أن ينظر المجتمع الدولي إلى ما هو حاصل على امتداد قارات الأرض من تقلبات بيئية كالعواصف الهوجاء والفيضانات المدمرة والحرائق الضخمة التي لها أضرار بالغة

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لأن يقوم الأعضاء الدائم العضوية بمراجعة ذاتية لتوجهاتهم وسياساتهم في إطار مجلس الأمن تساعد على تسهيل دراسة الهيكل المطلوبة. وإننا نعتقد أن الإكثار من إصدار القرارات من المجلس في المسائل الدولية الثانوية يضعف من هيبته المجلس ويحد من قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع القضايا ذات الأولوية والأهمية للأمن والسلم الدوليين. وإننا نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن ينأى بنفسه عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حفاظاً على الإجماع الدولي في معالجة القضايا الدولية ذات العلاقة بالأمن والسلم الدوليين.

إن سلطنة عمان تود تأكيد مساندتها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبصفة خاصة تود تأكيد تأييدها لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، والدور الذي يضطلع به في إدارة هذه المنظمة.

إن وفدنا، سيادة الرئيس، يبذل كل جهد ممكن لإنجاح هذه الدورة بما يمكن من تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها جميعاً.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوديك سفايف، وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

**السيد سفايف (أوزبكستان) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي، في البداية، أن أهنئكم، سيدي، وزير خارجية غابون، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة وأن أتمنى لكم كل النجاح في هذا المنصب المهم. وأود أيضاً أن أتقدم بتقديرنا للسيد جوليان هانت على التنظيم الممتاز للدورة السابقة.

إن التحديات الخطيرة للاستقرار العالمي والتنمية المستدامة، وهي التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، تبرر الحاجة الملحة لزيادة تطوير الأسس القانونية والمؤسسية

الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

لقد أدى ظهور العولمة ومعها منظمة التجارة العالمية إلى تطورات وآمال الشعوب لمرحلة من التعاون الدولي، لتحقيق أبعاد جديدة من التنمية المستدامة. إلا أن النتائج أظهرت خليطاً من الديمقراطية والدكتاتورية، وخليطاً من حقوق الإنسان واستعباد الإنسان، خليطاً من الرفاهية المفرطة والفقير المدقع، خليطاً من العناية والرعاية الصحية الفائقة والأمراض المعدية القاتلة، خليطاً من حرية التجارة واحتكار التجارة العالمية، خليطاً من غلاء المنتجات الصناعية وتدني أسعار المواد الأولية لهذه الصناعة.

كل هذا الخليط قد أدى إلى عدم التوازن الاقتصادي. فهل عدم التوازن الاقتصادي هو الهدف المأمول؟

إن مشاورات واسعة النطاق تجري بين الدول الأعضاء تهدف إلى إعادة هيكلة مؤسسات الأمم المتحدة. وإن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير قد أنشئ في إطار المبادرة التي أطلقها السيد الأمين العام لصالح عملية تطوير الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الكيفية التي يمكن بها توسيع عضوية الدول الدائمة في مجلس الأمن. وإننا نرحب بتوسيع العضوية على قاعدة توسيع المشاركة في عملية اتخاذ قرارات مجلس الأمن الدولي. إلا أن الدول الدائمة العضوية ينبغي أن تنظر في تهيئة المناخ الدولي حتى تكون عملية التوسع ممثلة للإرادة الدولية. وأن قاعدة الشروط المرجعية لهذه العضوية لا بد من مراجعتها وإدخال ما يتوافق منها مع المتغيرات الدولية وبما يضمن التمثيل المطلوب والممكن وبما يحقق التوافق الدولي.

ومع ذلك، فالمكافحة الفعالة للإرهاب الدولي تتطلب، قبل كل شيء، مكافحة مصادره الأيديولوجية. ومن الحيوي أن نعارض أيديولوجية التطرف والتعصب وأن نجرّم الجماعات الدينية المقاتلة المتطرفة التي تغذي الإرهاب الدولي.

وفي الوقت نفسه، تعارض أوزبكستان بشدة أي نوع من الادعاءات أو التأكيدات التي تربط الإرهاب الدولي بدين الإسلام الدائم الانتشار، والذي أسهم إسهاما كبيرا في تاريخ البشرية. وتقدم أوزبكستان، مسقط رأس كبار المفكرين والفلاسفة في الشرق، تأييدا مطلقا للإسلام التقليدي المستنير. ولن يمكننا من مواجهة فصائل مقاتلة مسيّسة متطرفة بفعالية ودرء مزيد من المواجهات في العالم إلا من خلال تعزيز وتشجيع أفكار الإسلام المستنير والمتسامح.

وتؤمن أوزبكستان بأنه لدى استعراض قضايا الأمن العالمي الملحة، ينبغي إيلاء جدول الأعمال الإقليمي أولوية. ولن يمكننا التحرك التدريجي صوب الأمن العالمي إلا من خلال وجود مناطق آمنة ومستقرة. ويظل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى إحدى أولويات سياستنا الخارجية. وندعو مرة أخرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يتخذوا - بالتعاون مع دول المنطقة - موقفا موحدا بشأن أحكام المعاهدة وبروتوكولها. ونحن واثقون من أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يصبح عنصرا مهما في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

وترتبط العديد من قضايا التنمية الإقليمية ارتباطا مباشرا بالعمليات الحالية في أفغانستان. ونعتقد أن أفغانستان جزء من آسيا الوسطى تاريخيا وجغرافيا. وما فتئت أوزبكستان تقدم كل مساعدة ممكنة للشعب الأفغاني من أجل إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلد واندماجه المنسجم في الهياكل الإقليمية. وحكومة أوزبكستان، بالتعاون

للتعاون المتعدد الأطراف. وما من شك في أن الأمم المتحدة تضطلع بالدور المحوري في تنسيق هذه الجهود. ومن الأهمية بمكان، اليوم أكثر من أي وقت مضى، تحديد اتجاه التكيف الدينامي للأمم المتحدة مع الحقائق الحالية، على أساس تجربة المنظمة الفريدة طوال ما يربو على نصف قرن، وإيجاد استجابات ملائمة للقضايا الملحة في العالم المعاصر.

توفر التطورات في منطقة آسيا الوسطى دليلا حيا على تداخل العمليات المتناقضة التي تدور في جميع أنحاء العالم. وتواجه تطلعات شعوب آسيا الوسطى إلى الاندماج التام في المجتمع العالمي وإلى استحداث ظروف للتنمية المستدامة والتطور الاقتصادي تحديات جادة. وتواجه المنطقة مزيجا من التهديدات عبر الوطنية، ألا وهي الإرهاب والتطرف وتهريب المخدرات. ومن الممكن ملاحظة أنماط مشابهة في مناطق أخرى من العالم أيضا.

ولا يمر يوم واحد من دون وقوع أحداث إرهابية في مكان ما من العالم. ومما هو جلي ولا يمكن نكرانه أن الإرهاب الدولي قد أوجد تحديات للعالم المتحضر. وهو لا يستثني أي أماكن أو جنسيات أو أديان أو نظم اجتماعية. وهو ينشر الموت والدمار في كل من الدول الغنية والدول النامية. ونحن بحاجة إلى الإقرار بأن الإرهاب الدولي، القادر على أن يتحول ويتكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة للعالم المعاصر، يحاول فرض شروطه وأن يجعل مناطق بأسرها تعيش في خوف.

ومن البداية، أيدت أوزبكستان بقوة وحماس جهود التحالف المضاد للإرهاب الرامية إلى القضاء على التهديدات عبر الوطنية. وزعامة أوزبكستان السياسية ملتزمة بشدة بمكافحة آفة القرن الحادي والعشرين هذه وتنادي بتوطيد جهود المجتمع الدولي في هذا المجال.

في ذلك السياق، أود أن ألفت انتباه الجمعية إلى المبادرة المتعددة الأطراف لإنشاء ممر نقل عبر أفغانستان، يربط آسيا الوسطى بالخليج الفارسي. وسيؤدي تنفيذ هذا المشروع إلى توسيع كبير في العلاقات التجارية والاقتصادية وسيؤدي إلى إحداث تحسين أساسي في الآفاق الاقتصادية للمنطقة.

إننا نتفق مع وجهة نظر الأمين العام، المتمثلة في أن الفترة الحالية مهمة جدا للأمم المتحدة. ولا يوجد منتدى آخر متعدد الأطراف يشبه الأمم المتحدة، يمكن أن تعمل فيه بلدان يختلف أحدها عن البلدان الأخرى من حيث التراث الثقافي والتاريخي والإمكانيات الاقتصادية والموقع الجغرافي كشركاء متساوين.

وفي سياق عمليات العولمة الحالية المعقدة بصورة متزايدة، تكتسي تقوية مجلس الأمن أهمية عليا. وتدعم أوزبكستان توسيع فئتي عضوية مجلس الأمن، مع مراعاة القدرات السياسية والاقتصادية للبلدان، والتمثيل الجغرافي ومعايير أخرى. ونكرر الإعراب عن دعمنا لضم ألمانيا واليابان إلى مجلس الأمن كعضوين دائمين.

في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن أوزبكستان واثقة من أن الأمم المتحدة ستحتفظ بدورها كدعامة رئيسية من دعومات الأمن والتعاون الدوليين. ونعتقد أن إمكانية الأمم المتحدة التي لا تقدر بثمن، والتي صمدت أمام كل اضطرابات القرن الماضي، ستخدم مدة طويلة تعزيز جهودنا في مواجهة تحديات العولمة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل كايت ديسموند نايت، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

مع وكالات الأمم المتحدة، قد طورت آلية لإيصال المساعدة الإنسانية الدولية لأفغانستان عن طريق أوزبكستان وهي تنفذها بنجاح. وحتى الآن، مر أكثر من ٢,٥ مليون طن من هذه الشحنات عبر أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، نفعل كل ما في وسعنا لتقليل تكاليف النقل وتحسين البنية التحتية للخدمات.

وعلى ضوء التهديد المستمر لانتشار المخدرات من أفغانستان، تواجه آسيا الوسطى، التي هي الخط الأمامي في مكافحة عدوان المخدرات، مشكلة المكافحة الفعالة لهذا الخطر العالمي. وتتطلع إلى التأييد المتين والمتواصل من المجتمع الدولي لمبادرة أوزبكستان بإنشاء مركز آسيوي إقليمي للمعلومات والتنسيق لمكافحة الجرائم العابرة للحدود المتعلقة بالاتجار غير القانوني بالمخدرات.

وقد ظلت الأمم المتحدة موجودة في أوزبكستان طيلة أكثر من عقد. وأثناء هذه الفترة، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العديد من المشاريع المهمة الرامية إلى تعزيز قدرات البلد على تنفيذ الإصلاحات وحماية البيئة وإيجاد مصادر دخل مستدامة. ونحن نقدر ذلك حق التقدير.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ مبادرة أوزبكستان بإنشاء سوق مشتركة في آسيا الوسطى. ومن شأن هذا أن يساهم ليس فقط في إيجاد سوق إقليمية كبيرة ونشطة وجذب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة، ولكن أيضا في مواجهة الملائمة للمشاكل الاجتماعية والبيئية لآسيا الوسطى، مما في ذلك تنميتها المستدامة وازدهارها الاقتصادي.

إن التغلب على عزلة المنطقة في مجال النقل والمواصلات بند آخر يحظى بأولوية عليا.

الدمار والضرر الذي لحق بالبنى التحتية والممتلكات ووسائل العيش حد الكارثة. وما استغرق بناؤه عدة أجيال تلاشى فجأة وسنحتاج إلى سنوات عدة لتتعافى من نتائجه. وحالة غرينادا، التي محيت تقريبا، مؤثرة بشكل خاص. وبالنسبة للذين كانت تراودهم شكوك حول حقيقة ضعف الدول الجزرية الصغيرة، ينبغي أن تكون الأحداث الأخيرة هذه دليلا مقنعا لهم.

في جامايكا، نكمل تقديراتنا للضرر الذي سببه الإعصار آيفن، الذي ضرب في ١٠ أيلول/سبتمبر، الذكرى السنوية تقريبا للإعصار غلبرت، الذي ما زالت ذكراه المؤلمة ماثلة في أذهاننا. باسم حكومة وشعب جامايكا، أعرب عن تقدير العميق للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وغير الحكومية التي قدمت مساعدات. وقد وجهنا نداء دوليا لدعم جهودنا الوطنية لاستعادة وضع طبيعي على الأجلين الفوري والطويل. وبالإضافة إلى تقديم إمدادات إغاثة طارئة، تحتاج البلدان المتضررة لتمويل بأسعار فائدة ميسرة لتيسير الإعمار على الأجلين المتوسط والطويل. وستكون إحدى وسائل عمل ذلك إنشاء صندوق خاص.

في سياق التطورات الأخيرة هذه، يمثل الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل بربادوس المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فرصة جيدة التوقيت ليولي المجتمع الدولي اعتبارا خاصا لضعف الدول الجزرية الصغيرة. ونتوقع أن يعتمد استعراض موريشيوس تدابير محددة وأن يدعو إلى إيلاء نظرة جادة لآليات دعم جهود الانتعاش والإعمار التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية بعد إصابتها بكارث طبيعية.

ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا للأخطار التي يشكلها تغير المناخ والاحترار العالمي والحاجة الملحة لاتخاذ إجراء عالمي في

السيد نايت (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم سيدي بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وبوسعكم أن تطمئنوا إلى دعم وتعاون جامايكا الكاملين أثناء مدة رئاستكم.

ويستحق الرئيس السابق، جوليان هنت من سانت لوسيا، الشاء على طاقته وقيادته الفذة أثناء الدورة الثامنة والخمسين، التي أنجز فيها إنجازات عظيمة، لا سيما في مجال تنشيط أعمال الجمعية العامة. لقد ترك إرث رئاسة قوية وأساسا جيدا لإدخال مزيد من التحسينات التشغيلية على عمل الجمعية وعلاقتها مع الأجهزة الأخرى.

يلاحظ من استعراض تطورات العام الماضي أن النمو المتوقع في الاقتصاد العالمي أضعفته الاضطرابات التي نشأت عن اختلالات الاقتصاد الكلي في اقتصادات دول كبرى وتأثيرات زيادة أسعار النفط. ولم تخف حدة عدم الاستقرار السياسي في مناطق عديدة من العالم، وازدادت في بعض المناطق إلى مستويات حرجة. ولا تزال بلدان نامية عديدة تكافح من أجل البقاء في الاقتصاد المتعولم، خاصة في مواجهة نظم السلع الأساسية المتغيرة، وضعف الأفضليات وشروط الأسواق غير المواتية. ولا تزال الفجوة بين الغني والفقير تزداد اتساعا. وقد يكون هناك بصيص أمل، ولكن هناك الكثير مما يتعين عمله لتصحيح الاختلالات القائمة ولتوسيع الفرص للجميع ليشاركوا في الرخاء العالمي. ولا تزال البلدان النامية تواجه تحديات هائلة.

في الجزء الذي نعيش فيه من العالم، اتخذت هذه التحديات أبعادا جديدة خطيرة عقب موجة الأعاصير الأخيرة التي دمرت منطقة الكاريبي وأضرت بعدة ولايات من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي جزر البهاما وباربادوس وكوبا وجزر كاينن والجمهورية الدومينيكية وغرينادا وهايي وبلدي، جامايكا، بلغت الخسائر في الأرواح ومستوى

ظهورها وأن تعالج حالات الاختلال وعدم التوازن في الاقتصاد العالمي.

وقد اتخذت خطوات مؤقتة في ذلك الاتجاه عقب مؤتمر مونتيري، ولكن هناك الكثير مما يتعين عمله لإصلاح إدارة النظام الاقتصادي الدولي بغية جعله أكثر ديمقراطية وشفافية وأكثر استجابة لاحتياجات وأولويات البلدان النامية الحقيقية.

إن حلقة العنف الناجمة عن الحرب والإرهاب من الظواهر المثيرة للقلق في عصرنا. فالأمن الدولي معرض للخطر بشكل حسيم. وواضح لنا أن الجواب لا يمكن أن يكمن في العنف واستعمال القوة. بل يجب أن نتمسك بتعددية الأطراف وأن نصر على أن تسترشد العلاقات الدولية بسيادة القانون بوصفها الأساس لأمننا الجماعي.

وفي ظل هذه الخلفية، لا بد من اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز تعددية الأطراف. ويجب أن تكون الأمم المتحدة وسيلتنا المختارة لذلك. فلا يوجد بديل مقبول لمنظمتنا، ولا يمكن جعلها فعالة كما ينبغي إلا بإعطائها السلطات والموارد المطلوبة. ويجب أن نواصل تعضيدها وتعزيزها والمواءمة بينها وبين الحقائق المتغيرة للنهوض بفعاليتها وتحسين مصداقيتها. ويمكن أن يبدأ الإصلاح بمجلس الأمن، لجعله أكثر تمثيلاً وأكثر قابلية للمساءلة وأكثر شفافية في عملياته. فهذه أمور ضرورية لتحقيق فعاليته ولمشروعته. وتتطلع إلى تلقي توصيات فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

ويتوقف تحسين الأمن الدولي على إيجادنا حلولاً دائمة للصراعات والتراعات الإقليمية. ففي أفريقيا، يلزم التعجيل بأعمال الإغاثة في حالات الطوارئ الإنسانية، وتعزيز المبادرات الرامية إلى تسوية الصراعات الداخلية، ودفع عجلة النضال من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إطار بروتوكول كيوتو. ويتحتم أن تنضم جميع الدول إلى هذا البروتوكول.

لقد قبلنا بأن منافع العولمة لم تتحقق بالكامل، خاصة في ميدان التجارة الدولية. وينبغي أن نسعى لتسخير إمكانيات العولمة لصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. فالتكافل يحتم ذلك. وسلامة الاقتصاد العالمي تقتضي إدارة أفضل للترتيبات الاقتصادية على جميع المستويات، لضمان توزيع الرخاء العالمي على نحو أكثر إنصافاً.

وحالة اقتصادات البلدان الصغيرة حجة لا يمكن دحضها. وأي وجهة نظر موضوعية ستبرز الحاجة إلى معاملة خاصة وتفضيلية فيما يتعلق بالتجارة وتدفق الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وتعزيز التنمية الصناعية. يجب تضيق الفجوة بين الغني والفقير. وإلا، فإن العديد من البلدان النامية سيظل في دوامة انخفاض الدخل وزيادة الفقر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب من قبيل انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي وتكرار الأزمات الإنسانية. وفي حين أنه لا يوجد بديل عن الاعتماد على الذات، على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية، فإنه يوجد دور لجميع المشاركين في إطار النظام الاقتصادي العالمي.

ولهذا السبب، ينبغي إعطاء التعاون الدولي من أجل التنمية مكاناً مركزياً في مداولاتنا. وتوجد حاجة لبناء قدرة مؤسسية في الأمم المتحدة لتوجيه وتنسيق السياسات التي تؤثر على التمويل والتجارة والتكنولوجيا، ولوضع السياسات العامة التي يسترشد بها التعاون الاقتصادي الدولي. ويمكن لهذه الآلية أن تقيم صلات فعالة مع مؤسسات بريتون وودز لكي تدير وتعزز الترابط بين البرامج والسياسات الاقتصادية الدولية. وينبغي أن تنص على بفعالية للأزمات الاقتصادية حال

الأسلحة والتي تشكل مصدرها. ونصر على أن من واجب هذه الدول أن تمنع عمليات النقل غير المشروعة خارج حدودها. إضافة إلى ذلك، يلزمنا مزيد من التعاون الفعال لتنظيم حركة هذه الأسلحة وتقييدها، ولتسجيل ورصد عمليات النقل بشكل فعال، وذلك بالعمل من خلال إطار من التعهدات الملزمة قانوناً.

لهذا السبب، من الأمور العاجلة أن نقوم بإنهاء المفاوضات الرامية لإبرام اتفاقية دولية لتحقيق تلك الأهداف. وتستند مطالبتنا هذه باتخاذ إجراء إلى مبدأ تساوي جميع الدول في حق التمتع بالأمن. فالتهديدات والأخطار التي نواجهها لا تقل صحة عن التي تنشأ عن انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذه أيضاً تتطلب عملاً جماعياً، وفي هذا الصدد، ما برحت جامايكا تدعم دون هوادة التدابير الفعالة الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وقد أعلن العام ٢٠٠٤ سنة دولية لإحياء ذكرى مكافحة الرق وإلغائه. ويجعل تاريخنا هذا احتفالاً تذكاريًا من نوع خاص. فنحن نحتفل أيضاً بذكرى انقضاء ٢٠٠ عام على استقلال هايتي. وقد كانت الثورة الهايتية إنجازاً على قدر هائل من الأهمية التاريخية أثار في شكل العالم الحديث تأثيراً كبيراً. ذلك أنها أوجدت أول دولة حرة في نصف الكرة الغربي، وسددت أول ضربة قاصمة أدت في النهاية إلى إسقاط نظام الرق من الأمريكتين. وكانت تلك الثورة قصة بطولة وانتصار، تركت إرثاً يشد من أزر الشعب الهايتي خلال صراعه الطويل والمشوب بالعزلة أحياناً على مر السنين من أجل البقاء، تحت ظروف قاسية في عالم معاد قائم على العنصرية والتمييز.

ومن دواعي الأسف أن الاحتفال بمرور مائتي عام قد طغت عليه ظروف عدم الاستقرار والأزمة السياسية المستمرة

ومما يجزنا تدهور الحالة السياسية والإنسانية في منطقة دارفور بالسودان، ونؤيد الجهود البناءة التي تبذل لإنهاء التمزيق وسفك الدماء. ونثني على الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي بهدف حل هذه الأزمة.

ونواصل دعوتنا إلى التعقل والحكمة لترع فتيل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وترى جامايكا أنه لا يمكن أن يوجد أي أمل في سلام دائم إلا من خلال عملية للتوفيق السياسي وتسوية المطالب والشكاوى المشروعة على أساس من العدل والشرعية.

وقد أثار الحرب في العراق مزيداً من التعقيدات ومزيداً من الانقسامات وهي في طريقها لأن تصبح مصدراً خطيراً للصراع المستمر. ويلزم التوصل إلى حل سياسي من أجل إحلال المصالحة الوطنية والسلام.

وتواجه البلدان الصغيرة أخطاراً خاصة في الحفاظ على الاستقرار والأمن. وأشار بذلك إلى زيادة إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المتقدمة وتوزيعها وانتشارها. وهذه تمثل أخطر التهديدات الأمنية الماثلة أمامنا. فالدول الصغيرة لا تنتج هذه الأسلحة، ولكنها أصبحت الضحايا الرئيسية لها. وتدفق هذه الأسلحة من خلال مختلف القنوات غير المشروعة يشعل جذوة الصراع الأهلي والعنف الإجرامي الذي يبلغ من الاتساع والكثافة حد محاصرة قوات الأمن الوطنية وقهرها في كثير من الأحيان. وتقدر الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٤ أن انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها يسهمان سنوياً في وفيات يتراوح عددها من ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٢٧٠ ٠٠٠ شخص، نسبة ٤٠ في المائة منها مركزة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ومما يثير قلقنا بنفس الدرجة عدم تقدير هذه الأخطار بشكل كاف من جانب البلدان المنتجة لهذه

تلك المبادئ وجعلها أساسا لسياساتنا وبرامجنا. ويجب أن يكون هدفنا العام هو تطبيق المثل العليا السامية التي نؤمن بها جميعا، لا مجرد الاقتصار على التفوّه بها.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد تشو سو هون، نائب وزير الخارجية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد تشو سو هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد):** بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود في البداية أن أهنئكم ياسيد بينغ على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأرى أن قيادتكم المحنكة لهذه الدورة ستثمر نتائج ناجحة. كما أعرب عن تقديري للجهود النشطة التي يبذلها الأمين العام، السيد كوفي عنان، لكفالة اضطلاع الأمم المتحدة بدورها المحوري في معالجة المسائل الدولية الرئيسية.

انقضت أربعة أعوام منذ أن احتفلنا ببداية القرن الجديد. بيد أن البشرية لا تزال تواجه تحديات خطيرة في الجهود التي تبذلها لتحقيق تطلعات الشعوب إلى بناء عالم مسالم ومزدهر.

وقد أصبحت التصرفات الأحادية والتعامل بمنطق القوة واضحة بصورة متزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الاعتداءات والتعسف وانعدام الاستقرار في أجزاء عديدة من العالم. ونتيجة لذلك، فإن حلقة العنف التي تداس فيها سيادة ومصالح البلدان الضعيفة والصغيرة من أجل المصالح الأنانية لبلدان معينة تستمر دون كوابح.

والعوامل الرئيسية التي تقوض السلم والاستقرار الدوليين اليوم هي التصرفات الأحادية الاستكبارية استنادا إلى منطق القوة. والتحديات التي تواجه البشرية اليوم تستدعي، بالتحالف أكبر من أي وقت مضى، أن تقوي الدول

حتى الآن. ولا تزال أحداث شباط/فبراير تخيم بظلالها وتختلف شواغل باقية حول كيفية استقالة الرئيس المنتخب ديمقراطيا من منصبه. وقد كان تتابع الأحداث وتوقيت مجلس الأمن في الاستجابة مع الأزمة مدعاة للأسف. وتسلم جامايكا في الوقت ذاته بحاجة هائيتي إلى دعم المجتمع الدولي ومساعدته، التي يجب أن تستمر لمدة طويلة لكفالة فاعليتها. ولا يمكن بين يوم وليلة تحقيق إعادة بناء الديمقراطية وإيجاد نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي مستقر، ولذا ينبغي المضي في هذا الأمر بمثابرة والتزام بتوفير الموارد الضرورية.

ونشاطر شعب هايتي ألمه وأحزانه لما سببه الإعمار الأخير من خسارة فادحة في الأرواح ومن دمار. وستواصل الجماعة الكاريبية الاضطلاع بدورها في تقديم المساعدات الطارئة.

وهذا العام نحتفل بالذكرى العاشرة لإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار. وهي تشكل بالنسبة لنا جميعا، وبالنسبة لجامايكا، مرحلة هامة من مراحل التطوير الهادئ والتعزيز لنظام قانوني لقاع البحار، يجسد مبدأ التراث المشترك للبشرية. وما يمكننا كمجموعة أن نستخلصه من هذا المجال ونطبقه على مجالات العلاقات الدولية الأخرى يتمثل في أهمية إعلاء شأن سيادة القانون وسمو مبادئ العدالة والإنصاف على ما عداها. وقد أكد الأمين العام بحق أهمية تلك المعايير يوم الثلاثاء الماضي لدى عرض تقريره عن أعمال المنظمة (A/59/1).

ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يقف متفرجا على انتهاكات للقانون الدولي والترويج لنظريات مناقضة لمبادئ تعددية الأطراف. ولهذا السبب تطلب جامايكا إلى هذه الدورة التاسعة والخمسين أن تعيد جميع الدول التزامها بالمبادئ التي أسست عليها المنظمة لتعزيز السلام والمساواة والعدالة لجميع أعضائها. فلنتخذ الخطوات الضرورية لتطبيق

شرقي آسيا أيضا وسائر أنحاء العالم. ونشعر باعتزاز كبير وثقة قوية بالذات في هذا الصدد.

إعادة توحيد البلاد شرط مسبق لتحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، ونحن مصممون بثبات على تحقيق إعادة التوحيد الوطني باستقلالية على أساس إعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك بين الشمال والجنوب.

ذلك الإعلان المشترك إعلان استقلال وطني، كما أنه معلم على طريق إعادة التوحيد يبين الطريق نحو المصالحة الوطنية والتعاون وإعادة التوحيد.

وقد شرعنا في اتخاذ مختلف الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الرخاء الوطني المشترك وفقا لروح الإعلان المشترك السامية. وربط السكك الحديدية والطرق ماضٍ قداما، معيدا وصل شريان البلاد الرئيسي الذي قطع ذات مرة؛ وزادت الاتصالات والسفر المتبادل على جميع المستويات؛ وجرى ضمان التعاون الاقتصادي بين الكوريتين على الصعيد المؤسسي.

بيد أن مما يؤسف له أن تلك العملية الشاقة للمصالحة والتعاون بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لم تستمر لأنه لم يتسن تحقيق سلم دائم وإعادة التوحيد. ذلك لأن هذه العملية لا تلقى ترحيب الولايات المتحدة، التي تعارض معارضة مستميتة أي تحسن في العلاقات وأنشطة التعاون المستمرة، التي تتم على أعلى المستويات بين شمال و جنوب كوريا.

ينبغي أن تتوقف الولايات المتحدة عن عرقلة الجهود التي يبذلها شمال و جنوب كوريا لتحقيق مصالحة وطنية وتعاون وإعادة توحيد شطري كوريا.

وبغض النظر عن الأسلوب الذي ستتغير الحالة من خلاله في المستقبل، ستواصل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سعيها للتغلب على جميع التحديات من جانب

الأعضاء في الأمم المتحدة جهودها المشتركة في السعي لضمان علاقات دولية منصفة تقوم على التعددية والتقيّد التام بالمبادئ العالمية المتمثلة في احترام السيادة والمساواة والسلامة الإقليمية والمنفعة المتبادلة.

إحدى المناطق التي تمارس فيها الأحادية والاستكبار على أوسع نطاق منطقة شمال شرقي آسيا - وبصورة أكثر تحديدا شبه الجزيرة الكورية. ففي شبه الجزيرة الكورية يظل الانقسام الوطني الذي فرضته قوى خارجية بالقوة مستمرا منذ ما يزيد على نصف قرن، وخطر الحرب يتعاظم بسرعة بسبب المحاولات المتطرفة التي تقوم بها الولايات المتحدة لعزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربات استباقية لها.

وفي هذه اللحظة، يجري نشر جميع أنواع معدات الحرب المتقدمة في شبه الجزيرة الكورية وحوّلها، الموجهة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الحالة السياسية والعسكرية الشديدة الحدة السائدة في شبه الجزيرة الكورية وحوّلها تثبت بجلاء مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت مصيبة جدا في بناء قوة عسكرية قوية للدفاع عن نفسها لمنع الحرب وضمان السلام، متمسكة بسياسة سونغون التي وضعها الجنرال الموقر كيم جونغ الثاني.

وكلما اشتدت شراسة محاولات القوى الخارجية لعزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ازداد التفاف جيشنا وشعبنا حول قائدنا، رافعين راية سونغون وماضين قدما في كفاحهم لبناء دولة مزدهرة وقوية، بأمل في المستقبل وتفانٍ من أجل قضية الاشتراكية.

سياسة سونغون - السياسة المستقلة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - رادع موثوق به لضمان السلم والأمن، لا في شبه الجزيرة الكورية فحسب، ولكن في شمال

قدرة الردع النووي التي تمتلكها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل وسيلة مشروعة للدفاع عن النفس لمواجهة تهديد الولايات المتحدة النووي المتعاظم باطراد وعدوانها على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ووسيلة يعتمد عليها للدفاع عن سيادة وسلام وأمن البلاد.

إننا نهدف إلى جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت هو معالجة القضية النووية بين بلدنا والولايات المتحدة سلمياً من خلال الحوار والمفاوضات.

وإذا تخلت الولايات المتحدة عملياً عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك وقف تهديدها النووية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستكون مستعدة للتخلي عن رادعها النووي.

على أساس هذا الموقف، اقترحت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حلاً شاملاً يقوم على كلمة مقابل كلمة وعمل مقابل عمل ويهدف إلى تحقيق تسوية سلمية للقضية النووية. وكخطوة أولى لبلوغ ذلك الهدف، عرضنا الاقتراح المرن "مكافأة مقابل التجميد".

وفي هذا الصدد، في الجولة الثالثة من المحادثات السادسة الأطراف في حيزران/يونيه الماضي، تشاطرت البلدان المعنية الرأي المتمثل في أن من المهم أن يتقيد الطرفان بمبدأ كلمة مقابل كلمة وعمل مقابل عمل والأخذ بنهج "تدابير موازية مقابل التجميد"، وتوصلت إلى اتفاق.

ينص الاقتراح "مكافأة مقابل تجميد" على أن تجمد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جميع مرافقها المتعلقة بالأسلحة النووية ونتاج عملياتها، شريطة أن تتخلى الولايات المتحدة عن سياستها العدائية، لا سيما مطالبها بأن تفكك برنامجنا النووي تفكيكاً كاملاً وقابلاً للتحقق منه ولا رجعة فيه، وأن ترفع الولايات المتحدة في نفس الوقت عقوباتها

القوى المعادية لإعادة التوحيد داخل البلاد وخارجها، وفتح طريق عريض يؤدي إلى إعادة التوحيد المستقل للبلد من خلال التعاون الوطني، على أساس القول العظيم "على أيدي أمتنا بنفسها".

أود اغتنام هذه الفرصة لأوضح مرة أخرى موقف حكومتنا المبدئي بالنسبة للقضية النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

لقد أوضحت مرات عديدة من على هذه المنصة أن القضية النووية نتاج السياسة العدائية العميقة الجذور التي ما فتئت تنتهجها الولايات المتحدة لما يزيد على نصف قرن تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبعبارة أخرى، في ضوء الحقيقة المتمثلة في أن حكومة الولايات المتحدة الحالية، التي اعتادت رفض نظامنا، ما فتئت تسعى للقضاء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقوة، وتصنيفها كجزء من "محور الشر" وتحديد أهداف لضربات نووية استباقية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يعد لها خيار سوى امتلاك رادع نووي.

السلام عزيز جداً على شعبنا، الذي يعيش منذ أكثر من نصف قرن بألم التجزئة الوطنية التي تدمي القلوب، والتي فرضتها قوى خارجية بالقوة، وتحت التهديد المستمر لنا من الدولة العظمى الوحيدة في العالم.

شعبنا يتوق للسلام أكثر من الآخرين، ولكنه لن يستجدي أبداً للحصول على السلام. السلام الذي يريد تحقيقه سلام حياة مستقلة، لا سلام العبيد المحرومين من الحرية.

الجماعة على شبه الجزيرة الكورية اليوم، في جوهرها، مجاهدة بين قوى أجنبية تفتحم عنوة بيت شخص آخر، ومالكي ذلك البيت الذين يدافعون عنه.

الشرعية على تقديم الدعم المالي والمادي للإطاحة بنظامنا وفرضت على بلدان أطراف ثالثة أن تحذو حذوها.

وقد تمادت الولايات المتحدة إلى حد تشويه سمعة قيادتنا العليا والقدح بها مع أنها شريكها في الحوار. وهي أيضا تريد أن تترع سلاحنا وكأننا دولة مهزومة، وتحاول أولا إجبارنا على تفكيك برنامجنا النووي، ثم الإطاحة بنظامنا من خلال تفكيك كامل وقابل للتحقق ولا يمكن عكس مساره. وبالتالي، هُدم أساس المفاوضات بالكامل، بعد أن كانت تسير بصعوبة كبيرة نحو تسوية المسألة النووية. وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب في التعايش السلمي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن سياستها العدوانية، فإن المسألة النووية ستتم تسويتها بطريقة ملائمة.

وفيما يتعلق بالمحادثات السداسية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترغب في استئنافها. ولكن تصاعد سياسة الولايات المتحدة العدائية والعمليات السرية ذات الصلة بالتجارب النووية التي كشف عنها مؤخرا في كوريا الجنوبية تشكل عقبات في سبيل مواصلة المحادثات. وفي ضوء الوضع الخطير الذي شهد تدمير أساس المفاوضات بالكامل، وبما أنه لم يتم حتى الآن تقديم إيضاحات بشأن التجارب النووية السرية في كوريا الجنوبية، فإنه لا يمكننا المشاركة في المحادثات الرامية إلى مناقشة برنامج الأسلحة النووية. ولذلك، فإنه إذا ما أريد للمحادثات السداسية أن تستأنف، فلا بد للولايات المتحدة أن تعيد بطريقة ملائمة بناء أساس المحادثات الذي هدمته، وينبغي تقديم إيضاح كامل لحقيقة التجارب النووية السرية في كوريا الجنوبية.

وأود انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن امتناننا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتأييدها النشط ولتفهمها لموقفنا القائم على أساس المبادئ، ونأمل أن تواصل المساهمة في إيجاد تسوية سلمية للمسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية

الاقتصادية وحصارها الاقتصادي المفروضين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن تشطب اسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمتها بالدول الراعية للإرهاب، وأن تشارك في خطة لتعويض الطاقة تشتمل على قدرة مقدارها مليوني كيلواط.

بتقديم هذا الاقتراح، نهدف في المقام الأول إلى بناء ثقة متبادلة، وإلى حل الموضوع النووي في نهاية المطاف بصورة أساسية من خلال معالجة كل منا شواغل الطرف الآخر وتلبية مطالبه خطوة خطوة، على أساس إجراءات متزامنة، في ضوء الحالة الراهنة التي تتسم بعلاقات عدائية بين بلدينا وريية إلى أقصى حد.

وكانت عملية "مكافأة مقابل تجميد" المقترحة ستمثل تديرا لبناء الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ولا يمكن تحقيق هذه الثقة إلا عندما تُكافئنا الولايات المتحدة على فرضنا التجميد.

ومن الطبيعي أن يكون لكل شيء بداية ونظام. ومن هذا المنطلق سيكون التجميد من جانبنا خطوة أولى نحو التفكيك النهائي لبرنامجنا النووي. وستعقب التجميد بالطبع تدابير تحقق موضوعية.

ولكي نوضح بصورة أكثر استعدادنا لتفكيك الردع النووي، فقد اعترطنا أن يتضمن التجميد وقفا لإنتاج الأسلحة النووية وإجراء التجارب عليها ونقلها. ولكن الولايات المتحدة، في تجاهل للتفاهم والاتفاق المشترك الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة للمحادثات السداسية، صعدت أعمالها العدائية التي تتخذ شكلا علنيا متزايدا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى درجة الإعلان بصراحة أن بلدي لن يجني أية فائدة من تفكيك مرافقه النووية. واعتمدت الولايات المتحدة مؤخرا قانونا بشأن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية وأضفت بواسطته

والتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تحترم سيادتنا، وستسهم بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء نظام دولي عادل ومنصف.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد رادنانبارين ألتانغيريل، رئيس وفد منغوليا.

**السيد ألتانغيريل** (منغوليا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم، سيدي الرئيس، بأحر تهاني وفدي لكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأنا واثق من أن هذه الدورة بفضل قيادتكم الحكيمة ستؤدي مهمتها بنجاح.

لقد كان العام المنصرم حافلاً بالتحديات حيث صارع المجتمع الدولي سلسلة من التحديات الهائلة، بما فيها الهجمات الإرهابية، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات الداخلية العنيفة، وتفشي الأمراض المعدية ووقوع الكوارث الطبيعية، فضلاً عن استشراء الفقر والجوع وحالات الطوارئ الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، أحدثت الحرب في العراق وما أعقبها آثاراً سيئة باقية على نسيج العلاقات الدولية في الشرق الأوسط وفي العالم بأسره. والانقسامات الحادة التي ولدتها الحرب بشأن كيفية ضمان الأمن الجماعي ضد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل قد خلقت تحدياً واختباراً للأمم المتحدة. إننا سعداء لأن نرى المنظمة العالمية وقد نجحت، في هذه الأوقات الصعبة، في استعادة أهميتها بوصفها بيت الأسرة البشرية المشترك الذي لا غنى عنه.

ولجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق الأولويات التي حددت في إعلان الألفية، تعهد زعماء العالم بحزم باتخاذ تدابير جريئة لإصلاح الأمم المتحدة لكي تتمكن من مواجهة التحديات القادمة بطريقة فعالة. ويتطلب

الديمقراطية والولايات المتحدة، من خلال المحافظة على نهجها المتوازن.

وإذا كان للأمم المتحدة أن تؤدي مهمتها من أجل السلم والأمن الدوليين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فينبغي لها أن تؤدي دوراً رائداً في معالجة المسائل الدولية الرئيسية وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق. ولهذا ينبغي للأمم المتحدة ألا تتسامح بعد الآن مع العمل الانفرادي والاستبداد، لأنهما يشكلان انتهاكاً خطيراً للميثاق والقانون الدولي. وينبغي حل النزاعات بالطرق السلمية ومن خلال الحوار والمفاوضات، ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاستخدام القوة انفرادياً، كالغزو المسلح لدول ذات سيادة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمنظمة أن تصبح أكثر ديمقراطية لكي يتسنى حل المسائل الدولية بطريقة تخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يرى وفدنا أنه ينبغي إعطاء الجمعية العامة الصلاحية لاستعراض وإجازة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بفرض الجزاءات واستخدام القوة اللذين يؤثران مباشرة على السلم والأمن الدوليين.

وينبغي إصلاح مجلس الأمن بطريقة تمكنه من التمثيل الكامل لبلدان ومصالح حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، التي تشكل الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، وتسهم في إيجاد حلول منصفة للنزاعات. وفضلاً عن ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير عملية لتقديم مساعدة نشطة للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة والأجهزة المرتبطة بها العاملة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستظل تعتبر الاستقلال، والسلم، والصداقة، المثل الأساسية لسياستها الخارجية، وستواصل تعزيز علاقات الصداقة

النقض يتطلب استعراضا شاملا، وينبغي بذل الجهود لجعل المجلس أكثر ديمقراطية خلال تعزيز المساءلة والشفافية في عمله.

ويبدو أن هناك إمكانية للتوصل إلى توافق عريض في الآراء بشأن الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في العام القادم لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وستحفزنا الاحتفالات بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة على وضع خطط جريئة للمستقبل، وأعني خططا تمكن الأسرة الدولية من بلوغ أهداف طموحة ولكنها قابلة للتحقيق، وهي الأهداف التي حددها إعلان الألفية من خلال عرض للتضامن الحقيقي، والمسؤولية المشتركة والشراكة الفعالة.

أبرز الأمين العام ببلاغة في خطابه أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، الحاجة إلى تعزيز سيادة القانون على كلا المستويين الدولي والمحلي. وتعتقد منغوليا أن سيادة القانون والتعددية هما المبدآن الأساسيان للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ويجب علينا ألا نتعثر أو نفشل في مسعانا لتحقيقهما. إن قيمة القانون الدولي، وهو الإطار الحيوي الوحيد للقواعد التي تحكم السلوك والتفاعل بين الدول، يجب ألا تُقاس بأدائه في الأجل القصير، أو على أساس قدرته على تحقيق أهداف قريبة المنال، ويجب ألا تثار الشكوك حول قيمة الحوار وصنع القرار الجماعي. ومخالفة هذه المبادئ، حتى ولو بنية حسنة، يعتبر أمرا خطيرا. ولعلنا نتذكر أن الطريق إلى الجحيم مفروش بالنوايا الحسنة. ومثل هذه الأعمال قد يؤدي إلى عواقب غير منتظرة وغير مقصودة ولكنها قد تكون ضارة جدا على المدى الطويل لإقامة الآليات والعمليات الدولية، وقد تشكل تهديدا للنظام الدولي القائم. وهذه الحقيقة البسيطة تنطبق على كل جوانب الحياة الدولية من الحرب على الإرهاب إلى صون السلم والأمن وإدارة التجارة الدولية وحماية البيئة. وفي الواقع، أن القيام

إصلاح الأمم المتحدة، بلا شك، نهجا تجديدية حقا والتزاما قويا من جانب الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وإلى توصيات الأمين العام التي ستنبثق عنه، والتي ستقدم إلى الجمعية العامة في نهاية هذا العام.

ويشيد وفدي بقوة بالعمل المتفاني والجهود الدؤوبة التي بذلها السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وقد ظهر أن القرارين ٥٨/١٢٦ و ٥٨/٣١٦، اللذين اعتمدهما الجمعية العامة تحت قيادته الماهرة كانا من أهم القرارات التي اعتمدت في الأعوام الماضية. وعلى الرغم من أهمية هذين القرارين ينبغي لنا أن نطمح إلى الوصول إلى مستوى أرفع، وأن نعمل بعزم أقوى لكي نؤكد على مركزية موقع الجمعية العامة بوصفها الجهاز التداولي التمثيلي الرئيسي الذي يقرر السياسة في الأمم المتحدة، ولكي نمكنها من أن تؤدي دورها بشكل أكثر فعالية.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، أود أن أحذو حذو المتكلمين السابقين بالتشديد على أن تشكيل المجلس لم يعد منذ زمن طويل يعكس الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة. وتؤكد منغوليا من جديد على تأييدها لتوسيع عضوية المجلس بشكل منصف وعادل من خلال زيادة المقاعد الدائمة وغير الدائمة، مع ضمان تمثيل البلدان النامية والمتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، تؤيد حكومتي التطلعات المشروعة لبلدان كاليابان، وألمانيا، وهند لديها الرغبة والقدرة على تحمل مسؤوليات أكبر من أجل السعي إلى السلم والأمن الدوليين والتنمية. ونرى أنه، ينبغي تخصيص مقاعد دائمة أيضا لأمريكا اللاتينية وأفريقيا. ولكننا، مع ذلك، لا نسعى إلى توسيع عضوية المجلس لمجرد التوسيع، بل يجب أن يكون المجلس الموسع كامل الاستعداد للاستجابة بشكل فعال لأزمات وصراعات الألفية الجديدة. وفي رأينا أيضا أن حق

الدولي أمرا أساسيا في صون السلم والاستقرار في أفغانستان ومن أجل النهوض بعملية بون.

إن الأزمة النووية الكورية، والتوتر الناجم عنها في شبه الجزيرة الكورية، تلقي بظلالها على كافة منطقة شمال شرقي آسيا. ومنغوليا كدولة من دول تلك المنطقة التي ترفض الأسلحة النووية، تؤيد إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية وتعتبر ذلك شرطا هاما للمصالحة بين الكوريتين، وبالتالي للسلم والاستقرار في المنطقة. واستمرار المحادثات السداسية من أجل التوصل إلى حل تفاوضي يتسم بأهمية حاسمة من أجل صون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة بأسرها.

وفي الحقيقة أن إحدى أولويات السياسة الخارجية لمنغوليا هي تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال دعم التدابير العملية لترع السلاح بكل وسيلة ممكنة. والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، والجهود الرامية إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لها تأثير مباشر على الأمن البشري وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم.

ومنغوليا كداعية قوي إلى نزع أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص نزع الأسلحة النووية، تعتقد أن التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة وغير الحائزة لهذه الأسلحة على حد سواء سيكون له دور محوري في تعزيز السلم الدولي والأمن النووي. وفي هذا السياق، ترحب منغوليا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المعتمد بالإجماع بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كخطوة ذات معنى نحو الحد من أسلحة الدمار الشامل. ولكننا نعتقد أيضا أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوة هامة أخرى نحو نزع السلاح النووي، وهي

بأي عمل غير شرعي ستكون له عواقب أخطر بكثير من التصورات الأولية، ومن شأن هذه العواقب أن تعرقل بلوغ الأهداف الأصلية.

إن عدم الاستقرار المستفحل في عدة مناطق من العالم، والشعوب التي تعاني من الصراعات المسلحة الداخلية تمثل فشلا لزعماء العالم في تنفيذ الالتزامات التي قطعوها في إعلان الألفية، عندما أعلنوا أنهم "لن يدخروا جهدا لتحرير الشعوب من آفة الحرب سواء داخل الدول أو فيما بينها". والعنف والكراهية اللذان ينتشران في أرجاء منطقة دارفور في السودان ما هما إلا أحد الأمثلة المأساوية على ذلك.

وتلاحظ منغوليا بأسى عدم إحراز تقدم في سبيل تحقيق حل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونحن نحث الطرفين على التحلي بأقصى درجة من ضبط النفس من أجل تنفيذ خارطة الطريق.

وتشعر منغوليا بالقلق أيضا إزاء الحالة الأمنية في العراق. وقد كان إنهاء الاحتلال والاستعادة الرسمية للسيادة في ٢٨ حزيران/يونيه إنجازا جديرا بالثناء، ولكن استمرار مناخ العنف وانعدام الأمن يعيق جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في ذلك البلد. وتؤيد منغوليا بقوة العملية السياسية القائمة على أساس قراري مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، والجهود التي اتخذتها الحكومة المؤقتة لعقد مؤتمر وطني، وتأسيس مجلس انتقالي وتنظيم انتخابات في بداية العام القادم.

وفي أفغانستان تمثل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة علامتين فارقتين هامتين في السبيل إلى إقامة الدولة الديمقراطية. وتسجيل أكثر من ١٠ ملايين ناخب، ومن بينهم أعداد كبيرة من النساء، يظهر بوضوح إصرار شعب أفغانستان على بناء بلده. وسيظل استمرار مشاركة المجتمع

تنشيط عملها، وتتطلع إلى بدء عمل الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ويولي بلدي أيضا الأهمية للإنجاز السريع لمشاريع الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب والإرهاب النووي التي يجري العمل بشأنها.

ومهما كانت مكافحة الإرهاب ملحة، فإنها لا ينبغي أن تكون على حساب المسائل الأخرى التي تؤثر على حياة ملايين البشر، من الفقر المدقع والجوع، إلى تدهور البيئة وفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والصحة والتعليم. إن التفاوت المتزايد في التنمية بين البلدان الغنية والفقيرة، وتزايد الفقر والبطالة في العالم النامي، وخاصة في أقل البلدان نمواً، وعبء الديون وانعدام المساواة في التجارة، جميعها تشكل قلقاً متزايداً بالنسبة لنا. ونعتقد أن التنمية بحد ذاتها علاج فعال للأسباب الأساسية وراء هذه العائل الاجتماعية، ولذلك نولي أهمية كبيرة لتنفيذ الأهداف المتفق عليها في الألفية، وفي مونتيري، وجوهانسبرغ، وروما، على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بإعلان نيويورك بشأن مكافحة الجوع والفقر، المعتمد في ٢٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام على أرفع المستويات السياسية، والرامي إلى تعزيز كفاحنا المشترك للتغلب على الفقر وزيادة تمويل التنمية.

كما ترحب منغوليا باعتماد أعضاء منظمة التجارة العالمية إطار المفاوضات التجارية لجولة الدوحة في تموز/يوليه الماضي. وقد كان لذلك أهمية خاصة لأن برنامج الدوحة الإنمائي يوفر فرصاً هامة للتنمية الاقتصادية والتجارة المنصفة. وما زلنا نؤيد المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وخاصة البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، التي تعتمد شعوبها في معيشتها، إلى حد كبير، على حرية الوصول

دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكراً وجعلها عالمية على سبيل الأولوية.

إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وتعزيز المناطق القائمة ينبغي أن يظلا في موقع الصدارة في برنامج العمل الدولي. وستواصل حكومتي جهودها الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كبلد خال من الأسلحة النووية على المستوى الدولي. ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية المعترف به والملزم قانوناً من شأنه الإسهام في المحافظة على السلم والاستقرار في منطقة شمال شرقي آسيا وما وراءها.

ولا يزال الكفاح العالمي ضد الإرهاب يحتل مكاناً بارزاً في جدول أعمال المجتمع الدولي. وكانت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر إنذاراً ببدء حملة عالمية غير مسبوقه وحدت البلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء في تصميمها على التصدي المشترك للإرهاب.

ولكن بالرغم من الجهود الدولية فإن الإرهاب يبدو كالأفعى المتعددة الرؤوس، التي تنبت رأساً جديداً كلما فقدت رأساً.

ولم يُستثن العام الحالي من هذا النمط المخزن، حيث ظل المدنيون هدفاً للهجمات؛ وفي العراق، كان المواطنون العراقيون وغيرهم من الأجانب هدفاً؛ وفي مدريد وقع هجوم على قطار للركاب؛ وفي الاتحاد الروسي وقعت سلسلة من الهجمات، كان آخرها حمام الدم في مدرسة بيسلان، وذهب الأطفال ضحية لعمل غير مسبوق في فظاعته.

وقد أبرزت هذه الأحداث، من جديد، الحاجة إلى شن حملة دولية فعالة ضد الإرهاب. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في مكافحته، وفي التنسيق بين إجراءات دولها الأعضاء، وفي تزويد هذا الكفاح بالدعم الفني والقانوني. وتؤيد منغوليا جهود لجنة مكافحة الإرهاب الرامية إلى

الحكومة الائتلافية ترغب في السعي إلى تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، بما يضمن بذلك استمرار النمو الاقتصادي، والحد من الفقر والبطالة، وستسعى إلى إتباع سياسة خارجية منفتحة، ومتعددة الجوانب ونشيطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

إلى الأسواق، وعلى تخفيض تعريفات الاستيراد من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين.

وفي العام القادم، سيجتمع زعماء العالم هنا على مستوى القمة لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتحضيرا لهذا الحدث الهام، أعدت منغوليا تقريرها الوطني الأول حول تنفيذ هذه الأهداف.

وقد شهد العالم في غضون السنوات الأخيرة ظهور التزام عالمي جديد بالديمقراطية والحكم الرشيد. ومنذ عام ونيف، استضافت منغوليا المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي تضمن، من بين مواضيعه الرئيسية، الديمقراطية، والحكم الرشيد، واجتمع المدني. وتعمل منغوليا الآن بصورة نشطة على متابعة المؤتمر متابعة فعالة على المستويين الوطني والدولي.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشيد باقتراح رئيس الولايات المتحدة بشأن إنشاء صندوق للديمقراطية في الأمم المتحدة بغية مساعدة البلدان على بناء أسس الديمقراطية من خلال تعزيز سيادة القانون، واستقلال الجهاز القضائي، وحرية الصحافة، وتعددية الأحزاب والنقابات المهنية. وهذا الصندوق يمكنه مساعدة جهودنا في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وفي تطوير الشراكة الفعالة مع المجتمع المدني في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد شارك شعب منغوليا هذا العام في الانتخابات البرلمانية الرابعة في البلد. وأسفرت الانتخابات عن الفوز بعدد متساو تقريبا من المقاعد في البرلمان لكل من الحزبين السياسيين الرئيسيين في منغوليا، وهما الائتلاف الوطني الديمقراطي والحزب الشعبي الثوري المنغولي. وقد اتفق الحزبان السياسيان على تشكيل حكومة ائتلافية على أساس التوافق في الآراء، وأظهرا بذلك أن المبادئ والقيم الديمقراطية قد ترسخ أساسها في مجتمع منغوليا. ولا أشك في أن هذه